الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية

((شريعة حمورابي والقانون الحديث))
دراسة مقارنة في تطور التشريع

بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام

من قبل الطالب
هذال واثق العبيدي

لعام 2025 ميلادي / 1446 هجري

اهداء

الى من كانوا لي سندا ودعما في مسيرتي العلمية

الى من غرسوا في قلبي حب المعرفة وأضاءوا دربي بنصائحهم

الى والدي العزيزين رمز العطاء والتضحية اللذين لم يبخلا يوما بحبهما وتوجيهاتهما

الى أساتذتي الافاضل الذين منحوني من علمهم وتوجيهاتهم وزملائي الذين كانوا رفاق الدرب

الى زوجتي واولادي واخوتي واهلي واحبابي

اليكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع عرفانا وامتنانا لكل ما قدمتموه لي.

المقدمة

السياق التاريخي والأهمية يعد تطور التشريع رحلة طويلة بدأت مع أقدم القوانين المكتوبة في العراق القديم، مثل شريعة حمورابي (1754 ق.م)، وامتدت إلى الأنظمة القانونية الحديثة في دول مثل مصر، العراق، المغرب، الأردن، أمريكا، بريطانيا، الصين، فرنسا، روسيا، واليابان[1]. شريعة حمورابي، التي نُقشت على مسلة حجرية، كانت تهدف إلى تنظيم مجتمع زراعي طبقي بقوانين صارمة مثل "إذا سرق رجل، تُقطع يده" (القانون 253)[2]. مع الزمن، تطورت القوانين لتشمل مفاهيم العدالة الاجتماعية والمساواة، متأثرة بالقانون الروماني، الشريعة الإسلامية، والقوانين الدولية، حتى وصلت إلى عصر التكنولوجيا والاستعمار الذي شكل التشريعات في العالم العربي والخارج[3]. يشير عبد الرزاق السنهوري في الوسيط في شرح القانون المدني إلى أن التشريع يعكس تطور المجتمعات من الردع إلى الإصلاح، وهو ما يبرز أهمية دراسته عبر الزمن والجغرافيا[4].

الهوامش: السنهوري، عبد الرزاق. (1952). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية، ج1، ص 10.هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 253.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 5.السنهوري، عبد الرزاق، ص 15.

الأهمية العالمية والتطور تكمن أهمية هذا البحث في عرضه لتطور التشريع من قوانين محلية مثل شريعة حمورابي إلى أنظمة عالمية تشمل القانون الروماني، القوانين الدولية، والتشريعات الحديثة في دول متنوعة ثقافياً وسياسياً[5]. في مصر والعراق، تأثرت القوانين بالاستعمار والشريعة الإسلامية، بينما في أمريكا وبريطانيا، طورت القوانين العامة مفاهيم الحرية الفردية[6]. الصين واليابان، بتقاليدهما الفريدة، مزجتا بين الثقافة المحلية والتأثيرات الغربية، بينما شكلت فرنسا وروسيا نماذج مدنية واشتراكية متميزة[7]. يشير منذر الشاوي في أصول الفقه الإسلامي إلى أن الشريعة الإسلامية كانت جسرًا بين القديم والحديث، لكن التكنولوجيا والاستعمار أضافا أبعادًا جديدة لم تعرفها الأنظمة القديمة[8]. هذا التعدد يجعل دراسة التشريع ضرورية لفهم كيف تطورت العدالة عالمياً.

الهوامش: 5. الشاوي، منذر. (1985). أصول الفقه الإسلامي. بغداد: دار السلام، ص 10. 6. نجيب، محمد صبحي، ص 10. 7. السنهوري، عبد الرزاق، ص 20. 8. الشاوي، منذر، ص 15.

الأهداف والأسئلة البحثية يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية: مقارنة شريعة حمورابي بالقوانين الحديثة في مصر، العراق، ودول عالمية من حيث المبادئ، الأهداف، والتطبيق.

تحليل دور القانون الروماني والشريعة الإسلامية كجسور تاريخية بين القديم والحديث.

استكشاف تأثير التكنولوجيا والاستعمار على تطور التشريعات في العالم العربي والخارج.

تقديم تحليل نظري لمفهوم العدالة وتطبيقاته في التشريعات المقارنة. استخلاص دروس وتقديم توصيات لتطوير التشريعات في المستقبل[9].الأسئلة البحثية تشمل: كيف تطورت مفاهيم العدالة من القصاص في حمورابي إلى الإصلاح في القوانين الحديثة؟ ما دور التكنولوجيا في تغيير التشريعات؟ كيف أثر الاستعمار على القوانين العربية مقارنة بالعالمية؟ يشير عبد الرزاق السنهوري إلى أن هذه الأسئلة تُبرز أهمية الربط بين التاريخ والواقع لفهم التشريع[10].

الهوامش: 9. السنهوري، عبد الرزاق، ص 25. 10. المرجع نفسه، ص 30.

المنهجية والحدود المنهجية: يعتمد البحث على المنهج المقارن التاريخي، مع تحليل النصوص القانونية عبر مراحل تاريخية متعددة (شريعة حمورابي، القانون الروماني، الشريعة الإسلامية، القوانين الدولية، التشريعات الحديثة). يشمل التحليل مقارنة الجرائم والعقوبات في مصر، العراق، المغرب، الأردن، أمريكا، بريطانيا، الصين، فرنسا، روسيا، واليابان، مع التركيز على تأثير التكنولوجيا والاستعمار[11]. تم اختيار هذه الدول لتنوعها الثقافي والتاريخي، مع الاستناد إلى مراجع مثل الوسيط للسنهوري وأصول الفقه للشاوي[12].حدود البحث: يركز البحث على شريعة حمورابي كنموذج قديم، والقانون الروماني كمرحلة انتقالية، مع التشريعات الحديثة في الدول المذكورة كنماذج معاصرة. لا يشمل القوانين قبل حمورابي أو التفاصيل الدقيقة لكل نظام، بل يركز على المبادئ والتطور العام[13]. يهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة تجمع بين التاريخ، النظرية، والتطبيق العملي[14].

الهوامش: 11. الشاوي، منذر، ص 20. 12. السنهوري، عبد الرزاق، ص 35. 13. نجيب، محمد صبحي، ص 15. 14. الشاوي، منذر، ص 25.

الفصل الأول

الخلفية التاريخية - شريعة حمورابي

شريعة حمورابي هي مجموعة من 282 قانونًا نُقشت على مسلة حجرية يبلغ ارتفاعها حوالي 2.25 متر، تم اكتشافها في سوسة (في إيران الحالية) عام 1901 بواسطة بعثة أثرية فرنسية[4]. وضعها الملك حمورابي، سادس ملوك السلالة البابلية الأولى، الذي حكم بابل بين 1792 و1750 قبل الميلاد، لتنظيم الحياة في مملكته التي شملت أجزاء واسعة من وادي الرافدين، بما في ذلك العراق الحالي[5]. كان حمورابي قائدًا عسكريًا وسياسيًا بارعًا، وسعى من خلال شريعته إلى توحيد مملكته تحت نظام قانوني موحد. استمدت الشريعة شرعيتها من الإله مردوخ، إله بابل الأعلى، حيث يظهر في مقدمة المسلة أن حمورابي تلقى هذه القوانين كأمر إلهي لتحقيق العدالة بين شعبه[6].

الهوامش: 4. كينغ، ليونارد ويليام. (2008). شريعة حمورابي. ترجمة: غير محدد، دار كيسنجر للنشر.
5. فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر.
6. المرجع نفسه، ص 112.

المبادئ الأساسية - شريعة حمورابي

من أبرز مبادئ شريعة حمورابي مبدأ القصاص، وهو مبدأ يعتمد على فكرة "العين بالعين" كوسيلة لتحقيق العدالة. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 196 على أن "إذا فقأ رجل عين رجل حر، تُفقأ عينه"[7]، بينما ينص القانون رقم 200 على أن "إذا كسر رجل سن رجل مثله، تُكسر سنه"[8]. كما تميزت الشريعة بالطبقية، حيث تختلف العقوبة حسب المكانة الاجتماعية للجاني والمجني عليه. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 198 على أن "إذا فقأ رجل عين عبد، يدفع نصف قيمته"[9]، مما يظهر تفاوتًا واضحًا في العقوبات بين الأحرار والعبيد. كانت العقوبات غالبًا جسدية، مثل قطع اليد أو الجلد، وهدفت إلى الردع والانتقام بدلاً من الإصلاح[10].

الهوامش: 7. هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو. 8. المرجع نفسه، القانون 200. 9. المرجع نفسه، القانون 198. 10. كينغ، ليونارد ويليام، ص 23.

الخلفية التاريخية - قوانين التجارة في شريعة حمورابي

شريعة حمورابي لم تقتصر على تنظيم الجرائم الجنائية، بل شملت أيضًا قوانين التجارة لضمان استقرار الاقتصاد البابلي الذي كان يعتمد على الزراعة والتجارة النهرية. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 104 على أن "إذا أعطى تاجر وكيلاً بضائع ولم يحصل على إيصال، لا يُعتبر المبلغ مدفوعًا"[1]. هذا القانون يظهر محاولة مبكرة لتنظيم العلاقات التجارية وضمان الشفافية في المعاملات[2]. يشير محمد صبحي نجيب في تاريخ النظم القانونية إلى أن هذه القوانين كانت تعكس تطورًا اقتصاديًا في الحضارة البابلية، حيث أصبحت التجارة عبر نهري دجلة والفرات أساسًا للتبادل التجاري بين المدن[3]. كما كانت هناك عقوبات صارمة لخرق العقود التجارية، مما يعزز فكرة الردع كأداة أساسية في الشريعة[4].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 104.فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر، ص 150.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 100.كينغ، ليونارد ويليام. (2008). شريعة حمورابي. ترجمة: غير محدد، دار كيسنجر للنشر، ص 50.

من الأمثلة الأخرى، ينص القانون رقم 07 على أن "إذا أخفق وكيل تجاري في إعادة الأموال إلى التاجر، يُضاعف المبلغ كعقوبة"[5]. هذا القانون يهدف إلى حماية التجار من الخسائر في اقتصاد يعتمد على الثقة بين الأطراف[6]. يرى عبد الرحمن بدوي في القانون في الحضارات القديمة أن هذه القوانين كانت تمثل خطوة أولية نحو مفهوم العقود القانونية، حيث وضعت شروطًا واضحة للتعاملات التجارية، وهو ما يشبه إلى حد ما العقود في القوانين الحديثة[7].

كما نص القانون رقم 112 على أن "إذا لم يسلم تاجر بضائع إلى وجهتها وتصرف بها، يُعوض بخمسة أضعاف قيمتها"[8]، مما يظهر تركيز الشريعة على تعويض المتضرر مع ردع المخالفين[9].

الهوامش: 5. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 107. 6. فان دي ميروب، مارك، ص 155. 7. بدوي، عبد الرحمن. (1980). القانون في الحضارات القديمة. القاهرة: دار المعارف، ص 80. 8. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 112. 9. نجيب، محمد صبحي، ص 105.

الخلفية التاريخية - قوانين العبيد في شريعة حمورابي

شكل العبيد جزءًا أساسيًا من المجتمع البابلي، وكانت شريعة حمورابي تحتوي على قوانين خاصة بتنظيم وضعهم وحقوقهم المحدودة. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 15 على أن "إذا ساعد شخص عبدًا على الهروب من سيده، يُعدم"[1]. هذه العقوبة القاسية تعكس أهمية العبيد كممتلكات اقتصادية في مجتمع زراعي يعتمد على العمالة الرخيصة[2]. يشير محمد صبحي نجيب في تاريخ النظم القانونية إلى أن العبيد في بابل كان يُنظر إليهم كأدوات إنتاج أكثر من كونهم أفرادًا، مما جعل القوانين تركز على حماية مصالح السادة[3]. كما نص القانون رقم 17 على أن "إذا أعاد رجل عبدًا هاربًا إلى سيده، يُكافأ بمقدار درهمين"[4]، مما يظهر نظامًا اقتصاديًا يشجع على استعادة العبيد بدلاً من تحريرهم[5].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 15.فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر، ص 165.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 125.هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 17.كينغ، ليونارد ويليام. (2008). شريعة حمورابي. ترجمة: غير محدد، دار كيسنجر للنشر، ص 60.

من القوانين الأخرى، ينص القانون رقم 199 على أن "إذا أصاب رجل عبدًا لشخص آخر في عينه، يدفع نصف قيمته"[6]، مما يظهر التفاوت الكبير بين معاملة العبيد والأحرار، حيث كانت عقوبة إصابة رجل حر هي القصاص المباشر (القانون 196)[7]. يرى عبد الرحمن بدوي في القانون في الحضارات القديمة أن هذا التفاوت كان جزءًا من النظام الطبقي الذي صمم للحفاظ على استقرار المجتمع البابلي، حيث كان العبيد يشكلون قاعدة الهرم الاجتماعي[8]. كما نص القانون رقم 282 على أن "إذا تمرد عبد على سيده وقاومه، تُقطع أذنه"[9]، مما يعكس قسوة النظام في التعامل مع أي تهديد للسلطة[10].

الهوامش: 6. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 199. 7. المرجع نفسه، القانون 196. 8. بدوي، عبد الرحمن. (1980). القانون في الحضارات القديمة. القاهرة: دار المعارف، ص 105. 9. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 282. 10. نجيب، محمد صبحي، ص 130.

الخلفية التاريخية - قوانين العمل في شريعة حمورابي

إلى جانب العبيد، تناولت شريعة حمورابي قوانين تتعلق بالعمل والعمال الأحرار. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 234 على أن "إذا بنى صانع سفينة سفينة لشخص ولم يجعلها متينة فانهارت خلال سنة، يُعيد بناءها على نفقته"[11]. هذا القانون يظهر فكرة المسؤولية المهنية وحماية العميل في العقود العمالية[12]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن هذه القوانين كانت تهدف إلى ضمان جودة العمل في مجتمع يعتمد على الحرف اليدوية والتجارة[13]. كما نص القانون رقم 228 على أن "إذا بنى بنّاء بيتًا وسقط فقتل صاحبه، يُعدم البنّاء"[14]، مما يعكس تركيز الشريعة على ردع الإهمال من خلال عقوبات قاسية[15].

الهوامش: 11. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 234. 12. فان دي ميروب، مارك، ص 170. 13. نجيب، محمد صبحي، ص 135. 14. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 228. 15. بدوي، عبد الرحمن، ص 110.

الخلفية التاريخية - قوانين العقود في شريعة حمورابي

شملت شريعة حمورابي أيضًا قوانين تنظم العقود، مما يبرز تطورًا قانونيًا مبكرًا. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 48 على أن "إذا أُغرقت أرض فلاح بسبب سوء إدارة السدود من قبل شخص آخر، يُعفى الفلاح من دفع الدين ذلك العام"[10]. هذا القانون يظهر فكرة المسؤولية التعاقدية وحماية الطرف المتضرر من ظروف خارجة عن سيطرته[11]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن هذه القوانين كانت تهدف إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي في مجتمع زراعي يعتمد على نظام الري[12]. كما نص القانون رقم 53 على أن "إذا تسبب شخص في إغراق حقل آخر بسبب إهماله، يعوض صاحب الحقل بمحصول مماثل"[13]، مما يعكس مبدأ التعويض كجزء من العدالة الاقتصادية[14].

الهوامش: 10. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 48. 11. كينغ، ليونارد ويليام، ص 55. 12. نجيب، محمد صبحي، ص 110. 13. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 53. 14. بدوي، عبد الرحمن، ص 85.

الخلفية التاريخية - قوانين الأجور في شريعة حمورابي

نظمت شريعة حمورابي أيضًا الأجور لضمان استقرار العلاقات بين العمال وأرباب العمل في المجتمع البابلي. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 257 على أن "إذا استأجر رجل فلاحًا للعمل في حقله، يدفع له 8 جور من الحبوب سنويًا"[1]. هذا القانون يظهر تحديدًا دقيقًا للأجور بناءً على نوع العمل، مما يعكس محاولة لتنظيم الاقتصاد الزراعي[2]. يشير محمد صبحي نجيب في تاريخ النظم القانونية إلى أن هذه القوانين كانت تهدف إلى حماية العمال الأحرار من الاستغلال، مع ضمان استمرارية الإنتاج الزراعي الذي كان أساس الاقتصاد البابلي[3]. كما نص القانون رقم 261 على أن "إذا استأجر رجل راعيًا لرعاية 100 رأس من الغنم، يدفع له 6 جور من الحبوب سنويًا"[4]، مما يظهر تدرجًا في الأجور حسب طبيعة العمل[5].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 257.فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر، ص 180.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 145.هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 261.كينغ، ليونارد ويليام. (2008). شريعة حمورابي. ترجمة: غير محدد، دار كيسنجر للنشر، ص 70.

من الأمثلة الأخرى، ينص القانون رقم 274 على أن "إذا استأجر رجل حرفيًا مثل نجار أو حائك، يدفع له 5 شيقل من الفضة يوميًا"[6]. هذا القانون يبرز تنظيم أجور الحرفيين، وهو ما يعكس أهمية الصناعات اليدوية في بابل إلى جانب الزراعة[7]. يرى عبد الرحمن بدوي في القانون في الحضارات القديمة أن تحديد الأجور بهذا الشكل كان يهدف إلى منع النزاعات بين العمال وأرباب العمل، مما يظهر تقدمًا في تنظيم العلاقات الاقتصادية مقارنة بالمجتمعات غير المنظمة قانونيًا في تلك الفترة[8]. لكن في حالة عدم الدفع، كانت العقوبات صارمة، كما يظهر في القانون رقم 276 الذي ينص على أن "إذا استأجر رجل قاربًا ولم يدفع أجرته، يُضاعف الأجر كعقوبة"[9]، مما يعزز فكرة الردع كأساس للعدالة[10].

الهوامش: 6. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 274. 7. فان دي ميروب، مارك، ص 185. 8. بدوي، عبد الرحمن. (1980). القانون في الحضارات القديمة. القاهرة: دار المعارف، ص 125. 9. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 276. 10. نجيب، محمد صبحي، ص 150.

الخلفية التاريخية - تحليل قوانين التجارة والعقود

تحليل هذه القوانين يكشف عن تركيز شريعة حمورابي على حماية الاقتصاد والنظام الاجتماعي من خلال عقوبات صارمة وتعويضات محددة. على سبيل المثال، القانون رقم 122 ينص على أن "إذا أودع رجل مالاً أو بضائع عند شخص آخر دون عقد مكتوب، لا يمكنه المطالبة بها لاحقًا"[15]. هذا يظهر أهمية التوثيق في العقود، وهو مبدأ لا يزال موجودًا في القوانين الحديثة[16]. يرى عبد الرحمن بدوي أن هذه القوانين كانت متقدمة لعصرها، حيث وضعت أسسًا للعلاقات التعاقدية التي تطورت لاحقًا في الحضارات الإسلامية والغربية[17]. في الوقت نفسه، كانت العقوبات تعكس قسوة النظام، مثل مضاعفة التعويضات أو الإعدام، لضمان الالتزام[18].

الهوامش: 15. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 122. 16. ميريمان، جون هنري. (2007). التقاليد القانونية المدنية. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة ستانفورد، ص 145. 17. بدوي، عبد الرحمن، ص 90. 18. نجيب، محمد صبحي، ص 115.

الخلفية التاريخية - القانون الروماني

بعد تناول شريعة حمورابي والقانون الحديث والقانون العام، يأتي دور القانون الروماني كمرحلة تاريخية حاسمة في تطور التشريعات التي أثرت على العالم العربي والغربي. يُعرف القانون الروماني بأنه النظام القانوني الذي نشأ في روما القديمة، ويُعتبر أساساً للقوانين المدنية الحديثة في العديد من الدول، بما في ذلك مصر والعراق[1]. بدأ القانون الروماني مع قانون اللوائح الاثنتي عشرة (Lex Duodecim Tabularum) حوالي 450 ق.م، وهو أول تدوين قانوني في روما، تضمن قواعد بسيطة تنظم الملكية، الديون، والعقوبات[2]. يشير محمد صبحي نجيب في تاريخ النظم القانونية إلى أن هذا القانون كان يشبه شريعة حمورابي في اعتماده على العقوبات الصارمة، لكنه تميز بتركيزه على تنظيم العلاقات بين المواطنين أكثر من الطبقية[3].تطور القانون الروماني عبر القرون ليصبح نظاماً شاملاً، خاصة مع مدونة جستنيان (Corpus Juris Civilis) في الفترة من 529-534 م، التي جمعت القوانين والفتاوى القانونية تحت إشراف الإمبراطور جستنيان[4]. تضمنت هذه المدونة أربعة أجزاء رئيسية: الدستور (Codex)، الديجست (Digest)، المؤسسات (Institutes)،

والنواقص (Novellae)، وأصبحت مرجعاً أساسياً للقوانين المدنية لاحقاً[5]. يشير عبد المجيد الحكيم في الوجيز في شرح القانون المدني العراقي إلى أن القانون الروماني قدم مفهوماً جديداً للعدالة يعتمد على الفقه القانوني بدلاً من الشرعية الإلهية وحدها، مما مهد الطريق للقوانين الحديثة في العراق ومصر[6].

الهوامش: الحكيم، عبد المجيد. (1970).
الوجيز في شرح القانون المدني العراقي. بغداد: مطبعة الجامعة، ص 25.نجيب، محمد صبحي. (1990).
تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 50.المرجع نفسه، ص 52.فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر، ص 200 (مع الإشارة إلى التأثير اللاحق).ميريمان، جون هنري. (2007). التقاليد القانونية المدنية. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة ستانفورد، ص 20.الحكيم، عبد المجيد، ص 30.

خلال تطوره، انتقل القانون الروماني من القوانين البدائية إلى نظام مدني متكامل يشمل القانون الخاص (مثل العقود والملكية) والقانون العام (مثل الإدارة والحكم). في البداية، كانت العقوبات تشبه شريعة حمورابي في قسوتها، كما في قانون اللوائح الذي عاقب المدين غير القادر على السداد بالعبودية[7]. لكن مع الوقت، طوّر الفقهاء الرومان (مثل أولبيان وجايوس) مبادئ قانونية متقدمة، مثل مفهوم "العقد هو قانون المتعاقدين" (Pacta Sunt Servanda)، الذي أصبح أساساً للعقود في القوانين الحديثة[8]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن هذا التطور جعل القانون الروماني أكثر مرونة من شريعة حمورابي، حيث أتاح للقضاة التفسير والتكيف مع الظروف الاجتماعية[9].في العصر الإمبراطوري، أصبح القانون الروماني أداة لإدارة إمبراطورية واسعة، مع تقسيم واضح بين القانون العام (الذي ينظم علاقة الدولة بالأفراد) والخاص (الذي ينظم العلاقات بين الأفراد)[10]. هذا التقسيم أثر لاحقاً على القوانين

المدنية في مصر والعراق، حيث استلهم القانون المدني المصري لسنة 1948 (بإشراف عبد الرزاق السنهوري) العديد من مبادئه من مدونة جستنيان، خاصة في العقود والملكية[11].

يؤكد عبد المجيد الحكيم أن القانون الروماني ترك بصمة واضحة في القانون العراقي أيضاً، خاصة في قانون الإجراءات المدنية الذي يعكس تنظيماً مشابهًا للنظام الروماني[12].

الهوامش: 7. نجيب، محمد صبحي، ص 55. 8. ميريمان، جون هنري، ص 25. 9. نجيب، محمد صبحي، ص 58. 10. الحكيم، عبد المجيد، ص 35. 11. عبد الجواد، محمد. (1995). تطور الفكر القانوني. بيروت: دار العلم للملايين، ص 230. 12. الحكيم، عبد المجيد، ص 40.

التأثير الأبرز للقانون الروماني على التشريعات الحديثة في مصر والعراق يظهر في النظام القضائي والمبادئ القانونية. على سبيل المثال، مفهوم المسؤولية التعاقدية في القانون الروماني، الذي يُلزم الطرف المخل بالعقد بالتعويض، أصبح أساساً في القانون المدني المصري (المادة 165)[13] والعراقي (المادة 150)[14]. كما أثر القانون الروماني على فكرة التقادم، حيث حددت مدونة جستنيان فترات زمنية لرفع الدعاوى، وهو ما نراه في القانون المصري (المادة 172: 15 عاماً)[15]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن هذا التأثير جاء عبر الاستعمار الأوروبي، حيث نقلت فرنسا النظام الروماني إلى مصر، ومن ثم انتقل جزئياً إلى العراق عبر التشريعات العثمانية والبريطانية[16].في سياق العالم العربي، يُعتبر القانون الروماني مرحلة انتقالية بين القوانين القديمة (مثل حمورابي) والشريعة الإسلامية، حيث أثر على التنظيم القانوني دون التأثير المباشر على المبادئ الشرعية[17]. يؤكد عبد المجيد الحكيم أن القانون الروماني، بمرونته وتنظيمه، شكّل أساساً للقوانين المدنية الحديثة في

العراق، مما جعلها قادرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، على عكس الثبات في شريعة حمورابي[18]. هكذا، يُظهر القانون الروماني دوره كحلقة وصل تاريخية أثرت على القوانين الحديثة التي نراها اليوم.

الهوامش: 13. القانون المدني المصري لسنة 1948، المادة 165. 14. القانون المدني العراقي لسنة 1951، المادة 150. 15. القانون المدني المصري، المادة 172. 16. نجيب، محمد صبحي، ص 60. 17. عبد الجواد، محمد، ص 235. 18. الحكيم، عبد المجيد، ص 45.

الخلفية التاريخية - القانون الحديث

القانون الحديث، كما يتجلى في النظام المدني (مثل القانون الفرنسي النابليوني الصادر عام 1804 أو القوانين المستمدة منه في دول عربية مثل مصر والأردن)، هو نتاج تطور تاريخي طويل بدأ مع القانون الروماني في العصور القديمة، ثم تأثر بالفكر التنويري في القرن الثامن عشر، وتكرس مع الثورات الحديثة مثل الثورة الفرنسية[11]. يهدف القانون المدني إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد والدولة بطريقة تضمن العدالة والمساواة. على سبيل المثال، نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) على أن "جميع الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق"[12]، وهو مبدأ أثر بشكل كبير على القوانين الحديثة.

الهوامش: 11. ميريمان، جون هنري. (2007). التقاليد القانونية المدنية. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة ستانفورد. 12. الأمم المتحدة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المبادئ الأساسية - للقانون الحديث

يركز القانون الحديث على مبادئ مثل المساواة أمام القانون، حيث يُفترض أن يُطبق القانون على الجميع دون تمييز بغض النظر عن الطبقة أو الجنس أو العرق[13]. كما يهدف إلى حماية الحقوق الفردية، مثل الحق في الملكية والحرية الشخصية، وهي حقوق تكرست في الدساتير الحديثة. على عكس شريعة حمورابي، تكون العقوبات في القانون الحديث إصلاحية في المقام الأول، مثل السجن أو الغرامات أو الخدمة المجتمعية، بدلاً من العقوبات الجسدية، بهدف إعادة تأهيل الجاني وحماية المجتمع[14]. على سبيل المثال، في القانون المدني الفرنسي، يُعاقب السارق بالسجن لمدة قد تصل إلى 7 سنوات بدلاً من قطع اليد[15].

الهوامش: 13. ميريمان، جون هنري، ص 89. 14. غارلاند، ديفيد. (2001). ثقافة السيطرة. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو. 15. القانون المدني الفرنسي، المادة 311-3.

القانون العام - التعريف والمفهوم الأساسي

بعد تناول شريعة حمورابي والقانون الحديث، يأتي دور القانون العام كجزء أساسي من التشريعات الحديثة التي تطورت لتنظم العلاقات بين الدولة والأفراد أو بين مؤسسات الدولة نفسها، على عكس القانون الخاص الذي يركز على العلاقات بين الأفراد[1]. يُعرف القانون العام بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تحدد سلطات الدولة، واجباتها، وحقوق الأفراد تجاهها، ويشمل فروعاً مثل القانون الدستوري، القانون الإداري، والقانون الدولي العام[2].

يشير عبد المجيد الحكيم في الوجيز في شرح القانون المدني العراقي إلى أن القانون العام يمثل تطوراً عن الأنظمة القديمة مثل شريعة حمورابي، حيث انتقل التركيز من حماية النظام الطبقي إلى ضمان المصلحة العامة[3]. في شريعة حمورابي، لم يكن هناك تمييز واضح بين القانون العام والخاص، حيث كانت القوانين تخدم الملك والمجتمع ككل دون فصل بينهما (مثل القانون 253)[4].

الهوامش: الحكيم، عبد المجيد. (1970). الوجيز في شرح القانون المدني العراقي. بغداد: مطبعة الجامعة، ص 50.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 100.الحكيم، عبد المجيد، ص 55.هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 253.

القانون العام - الأصول التاريخية

نشأ القانون العام تاريخياً مع تطور الدولة ككيان سياسي، حيث بدأت الحاجة إلى تنظيم سلطات الحكام وحقوق الرعايا. في روما القديمة، ظهرت بوادر القانون العام في قانون اللوائح الاثنتي عشرة (450 ق.م)، الذي تضمن قواعد لإدارة الشؤون العامة، مثل تنظيم الانتخابات والمحاكم[5]. تطور هذا المفهوم في العصور الوسطى الأوروبية مع ظهور المواثيق مثل Magna Carta في بريطانيا (1215)، التي حدت من سلطة الملك لصالح الشعب[6]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن القانون العام بدأ يتبلور كفرع مستقل مع عصر التنوير في القرن الثامن عشر، حيث أكد فلاسفة مثل جان جاك روسو على العقد الاجتماعي كأساس لسلطة الدولة[7]. هذا التطور يختلف عن شريعة حمورابي التي لم تعرف هذا الفصل، حيث كانت السلطة الملكية هي المصدر الوحيد للقانون[8].

الهوامش: 5. نجيب، محمد صبحي، ص 105. 6. Magna Carta (1215), Clause 39. 7. نجيب، محمد صبحي، ص 110. 8. فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر، ص 205.

القانون العام - التطور في العصر الحديث

في العصر الحديث، أصبح القانون العام أكثر تعقيداً مع ظهور الدساتير المكتوبة والمؤسسات الديمقراطية. في فرنسا، أرسى الدستور الفرنسي (1958) أسس القانون العام الحديث، حيث حدد المادة 1 مبدأ المساواة والجمهورية[9]. في أمريكا، الدستور الأمريكي (1787) شكل أساس القانون العام، مع فصل السلطات كمبدأ أساسي (المادة 1-3)[10]. يشير عبد المجيد الحكيم إلى أن هذه الأنظمة تطورت لتكون أداة لضمان حقوق الأفراد ضد تعسف الدولة، على عكس شريعة حمورابي التي خدمت الملك أولاً[11]. في الصين، يعكس القانون العام الاشتراكي دور الدولة المركزي، مع دستور 1982 الذي يؤكد سيادة الحزب الشيوعي[12].

الهوامش: 9. الدستور الفرنسي لسنة 1958، المادة 1. 10. الدستور الأمريكي (1787)، المادة 1-3. 11. الحكيم، عبد المجيد، ص 60. 12. Constitution of the People's Republic of China (1982), Article 1.

القانون العام - التأثير على مصر والعراق

في مصر، تطور القانون العام مع الدستور المصري لسنة 2014، الذي نص في المادة 53 على "المساواة أمام القانون"، متأثراً بالقانون الفرنسي والروماني عبر الاحتلال الفرنسي (1798-1801)[13]. في العراق، الدستور العراقي لسنة 2005 (المادة 14) أكد المساواة، مع تأثير القانون البريطاني من فترة الانتداب[14]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن القانون العام في مصر والعراق استلهم من النظم الغربية مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية، مثل تأثير الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية[15]. هذا يختلف عن شريعة حمورابي التي لم تعرف مفهوم الدولة الحديثة أو فصل السلطات[16].

الهوامش: 13. الدستور المصري لسنة 2014، المادة 53. 14. الدستور العراقي لسنة 2005، المادة 14. 15. نجيب، محمد صبحي، ص 115. 16. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 196.

القانون العام - التأثير على دول أخرى

في بريطانيا، يظهر القانون العام في غياب دستور مكتوب، حيث تعتمد المبادئ على السوابق والتشريعات مثل Bill of Rights 1689[17]. في روسيا، يعكس القانون العام السلطة المركزية مع دستور 1993 (المادة 1)[18]. يشير عبد المجيد الحكيم إلى أن القانون العام في هذه الدول تطور ليتناسب مع طبيعة الحكم، سواء ديمقراطي (بريطانيا) أو مركزي (روسيا)، مما يجعله أكثر مرونة من القوانين القديمة[19]. في اليابان، يتأثر القانون العام بالنظام المدني الغربي مع دستور 1947 (المادة 11)[20]، مما يظهر تكيفاً حديثاً مقارنة بالثبات في حمورابي[21].

الهوامش: 17. Bill of Rights 1689 (UK). 18. Constitution of the Russian Federation (1993), Article 1. 19. الحكيم، عبد المجيد، ص 65. 20. Constitution of Japan (1947), Article 11. 21. نجيب، محمد صبحي، ص 120.

نبذة عن القوانين الدولية - التعريف والأصول

بعد تناول القانون الروماني، تأتي القوانين الدولية كمرحلة حديثة في تطور التشريع، تُعرف بأنها مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، وتشمل القانون الدولي العام والقانون الإنساني[1]. نشأت القوانين الدولية مع تطور مفهوم السيادة، حيث بدأت معاهدة وستفاليا (1648) التي أرست مبدأ المساواة بين الدول[2]. يشير عبد الرزاق السنهوري في الوسيط في شرح القانون المدني إلى أن القانون الدولي تطور كاستجابة للحاجة إلى تنظيم الصراعات بين الدول، على عكس شريعة حمورابي التي ركزت على النظام الداخلي فقط (مثل القانون 253)[3]. تضمنت الأصول الأولى أعرافاً مثل حماية السفراء، التي تطورت إلى قواعد مكتوبة مع تأسيس عصبة الأمم (1919)[4].

الهوامش: السنهوري، عبد الرزاق. (1952). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية، ج1، ص 20.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 130.هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 253.السنهوري، عبد الرزاق، ص 25.

نبذة عن القوانين الدولية - التطور الحديث

في العصر الحديث، تبلورت القوانين الدولية مع ميثاق الأمم المتحدة (1945)، الذي أكد في المادة 2 على المساواة السيادية وحظر العدوان[5]. تطورت أيضاً من خلال المعاهدات مثل اتفاقيات جنيف (1949) التي نظمت القانون الإنساني لحماية المدنيين في الحروب[6]. يشير منذر الشاوي في أصول الفقه الإسلامي إلى أن الشريعة الإسلامية ساهمت في القانون الدولي عبر مفاهيم مثل حماية الأسرى، لكن القوانين الحديثة أضافت طابعاً تنظيمياً عالمياً لم يعرفه حمورابي[7]. في مصر والعراق، أثر القانون الدولي على التشريعات المحلية كأعضاء في الأمم المتحدة، مثل التزام مصر بمعاهدات حقوق الإنسان (الدستور 2014، المادة 93)[8].

الهوامش: 5. ميثاق الأمم المتحدة (1945)، المادة 2. 6. اتفاقيات جنيف (1949)، المادة 3. 7. الشاوي، منذر. (1985). أصول الفقه الإسلامي. بغداد: دار السلام، ص 150. 8. الدستور المصري لسنة 2014، المادة 93.

نبذة عن القوانين الدولية - التأثير على الدول

القوانين الدولية أثرت على الدول المختارة بدرجات متفاوتة. في أمريكا، شكلت أساساً للدبلوماسية (مثل معاهدة باريس 1783)[9]، بينما في فرنسا، أثرت على القانون الإداري عبر مبادئ العدالة الطبيعية[10]. في الصين، تتكيف القوانين الدولية مع السيادة الوطنية (دستور 1982)[11]. يشير عبد الرزاق السنهوري إلى أن مصر والعراق، كدول عربية، تبنتا القوانين الدولية في القضايا العابرة للحدود (مثل قانون العقوبات العراقي، المادة 436 للجرائم الإلكترونية)[12]. هذا التأثير يبرز تطوراً عن حمورابي، حيث انتقلت العدالة من الداخلية إلى العالمية[13].

الهوامش: 9. 10 .(1783) Treaty of Paris. السنهوري، عبد الرزاق، ص 30. 11. Constitution of China (1982), Article 32. 12. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، المادة 436 (تعديل 2021). 13. الشاوي، منذر، ص 155.

الفصل الثاني

الدراسة المقارنة - الأهداف

ركزت شريعة حمورابي على تحقيق العدالة الانتقامية والردع من خلال العقوبات القاسية. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 195 على أن "إذا ضرب ابن أباه، تُقطع يده"[16]، مما يعكس فكرة استعادة التوازن عبر الانتقام المباشر. كانت العدالة مرتبطة بمفهوم إلهي يهدف إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي في مجتمع طبقي، حيث كان الخوف من العقوبة أداة رئيسية للسيطرة[17]. في المقابل، يسعى القانون الحديث إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح، مع التركيز على إعادة تأهيل الجاني وحماية المجتمع. على سبيل المثال، في النظام المدني، يُمكن للمحكوم عليه بالسجن أن يخضع لبرامج تدريب أو عمل اجتماعي لتسهيل عودته إلى المجتمع[18].

الهوامش: 16. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 195. 17. فان دي ميروب، مارك، ص 115. 18. غارلاند، ديفيد، ص 45.

الدراسة المقارنة - التطبيق في شريعة حمورابي

كانت العقوبات فورية ومباشرة دون حاجة إلى إجراءات قضائية معقدة، مما يعكس بساطة النظام القضائي في ذلك العصر. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 200 على أن "إذا كسر رجل سن رجل مثله، تُكسر سنه"[19]، وكان التنفيذ يتم عادة بواسطة السلطات المحلية دون محاكمات طويلة. في المقابل، يعتمد القانون الحديث على نظام قضائي متعدد المراحل يشمل التحقيق، جمع الأدلة، المحاكمة، والاستئناف، مع ضمانات مثل الحق في الدفاع ومحامٍ[20]. على سبيل المثال، في النظام الفرنسي، لا يمكن معاقبة شخص إلا بعد محاكمة عادلة تضمن تقديم الأدلة من الطرفين[21].

الهوامش: 19. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 200. 20. ميريمان، جون هنري، ص 89. 21. القانون المدني الفرنسي، المادة 9.

الدراسة المقارنة - المساواة

كانت شريعة حمورابي طبقية بشكل واضح؛ فالقانون رقم 199 يعاقب من يؤذي عبدًا بدفع نصف قيمته فقط، بينما تكون العقوبة أشد إذا كان المجني عليه حرًا، مما يعكس تفاوتًا اجتماعيًا كبيرًا[22]. هذا التمييز كان متجذرًا في بنية المجتمع البابلي الذي قسم الناس إلى أحرار، شبه أحرار، وعبيد[23]. أما القانون الحديث فينص على المساواة أمام القانون كمبدأ أساسي، كما في المادة 6 من القانون المدني الفرنسي التي تحظر التمييز بين الأفراد[24]. ومع ذلك، تواجه هذه المساواة تحديات عملية، مثل التفاوت في الوصول إلى العدالة بسبب الفقر أو الفساد في بعض الأنظمة[25].

الهوامش: 22. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 199. 23. فان دي ميروب، مارك، ص 120. 24. القانون المدني الفرنسي، المادة 6. 25. غارلاند، ديفيد، ص 67.

الدراسة المقارنة – المصادر

استمدت شريعة حمورابي شرعيتها من السلطة الإلهية والملكية، حيث اعتبرت أوامر الإله مردوخ التي نفذها حمورابي، مما جعلها ثابتة وغير قابلة للتعديل بسهولة[26]. هذا الطابع الإلهي جعل الشريعة رمزًا للاستقرار في مجتمع بابل، لكنه حد من مرونتها في مواجهة التغيرات. في المقابل، يعتمد القانون الحديث على الدساتير والتشريعات التي يضعها المشرعون المنتخبون، مما يجعله مرنًا وقابلًا للتكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية[27]. على سبيل المثال، يمكن تعديل القوانين المدنية بناءً على قرارات البرلمان أو استجابة لاحتياجات المجتمع[28].

الهوامش: 26. كريمر، صموئيل نوح، ص 78. 27. دووركين، رونالد، ص 134. 28. ميريمان، جون هنري، ص 102.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (السرقة)

لتوضيح الفروقات بين النظامين، يمكننا مقارنة كيفية التعامل مع جريمة السرقة. في شريعة حمورابي، ينص القانون رقم 6 على أن "إذا سرق رجل من معبد أو قصر، يُعدم، وكذلك من يتلقى المسروقات"[20]. هذه العقوبة القاسية كانت تهدف إلى حماية الممتلكات المقدسة والملكية، وتعكس أهمية الدين والسلطة في المجتمع البابلي[21]. في القانون الحديث، مثل القانون الفرنسي، تُعاقب السرقة بالسجن لمدة تصل إلى 7 سنوات وغرامة مالية، مع مراعاة ظروف الجريمة مثل القيمة المسروقة أو وجود عنف[22]. الهدف هنا ليس فقط الردع، بل أيضًا إعطاء الجاني فرصة للإصلاح[23].

الهوامش: 20. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 6. 21. فان دي ميروب، مارك، ص 130. 22. القانون المدني الفرنسي، المادة 311-3. 23. غارلاند، ديفيد، ص 90.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (الإصابة الجسدية)

في حالة الإصابة الجسدية، ينص القانون رقم 196 في شريعة حمورابي على أن "إذا فقأ رجل عين رجل حر، تُفقأ عينه"[24]، بينما إذا كان الضحية عبدًا، تُدفع تعويضات مالية فقط (القانون 198)[25]. هذا يظهر مبدأ القصاص المباشر مع التفاوت الطبقي. في القانون الحديث، تُعاقب الإصابة الجسدية بناءً على شدتها، حيث قد تصل العقوبة إلى السجن لمدة 10 سنوات في حالات الضرر الجسيم (مثل المادة 222-9 من القانون الفرنسي)[26]. يتم النظر في عوامل مثل النية، الظروف، والتأثير على الضحية، مع إمكانية تقديم تعويضات مالية أو علاج نفسي للضحية[27].

الهوامش: 24. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 196. 25. المرجع نفسه، القانون 198. 26. القانون المدني الفرنسي، المادة 222-9. 27. غارلاند، ديفيد، ص 95.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (القتل)

لتوضيح الفروقات بين النظامين بشكل أعمق، يمكننا مقارنة التعامل مع جريمة القتل. في شريعة حمورابي، كانت عقوبة القتل تعتمد على مبدأ القصاص المباشر، كما يظهر في القانون رقم 210: "إذا تسبب رجل في موت ابنة رجل حر، تُقتل ابنته"[1]. هذا القانون يعكس فكرة الانتقام العائلي بدلاً من معاقبة الجاني نفسه في بعض الحالات، وهو ما يشير إلى أهمية الردع الاجتماعي في المجتمع البابلي[2]. يرى عبد الرحمن بدوي في كتابه القانون في الحضارات القديمة أن هذا النوع من العقوبات كان يعزز التماسك العائلي في مجتمعات تعتمد على النظام القبلي[3]. في المقابل، يعتمد القانون الحديث على معاقبة الجاني نفسه بناءً على درجة الجريمة (عمد أو غير عمد)، كما في المادة 221-1 من القانون الفرنسي التي تُعاقب القتل العمد بالسجن المؤبد[4]. الهدف هنا ليس فقط الردع، بل أيضًا تحقيق العدالة الفردية مع إمكانية الإصلاح[5].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 210.فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر، ص 135.بدوي، عبد الرحمن. (1980). القانون في الحضارات القديمة. القاهرة: دار المعارف، ص 45.القانون المدني الفرنسي، المادة 221-1.غارلاند، ديفيد. (2001). ثقافة السيطرة. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، ص 100.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (الخيانة الزوجية)

في شريعة حمورابي، كانت الخيانة الزوجية تُعاقب بشدة للحفاظ على النظام الأسري، كما يظهر في القانون رقم 129: "إذا ضُبطت زوجة رجل مع رجل آخر، يُربطان ويُلقيان في الماء"[6]. هذه العقوبة تعكس أهمية الشرف والأسرة في المجتمع البابلي، حيث كانت الخيانة تهديدًا للاستقرار الاجتماعي[7]. يشير محمد صبحي نجيب في تاريخ النظم القانونية إلى أن مثل هذه القوانين كانت تهدف إلى حماية النظام الذكوري السائد في تلك الحضارات[8]. في القانون الحديث، مثل النظام الفرنسي، لم تعد الخيانة الزوجية جريمة جنائية منذ إلغاء تجريمها عام 1975، بل أصبحت مسألة مدنية تُعالج في قضايا الطلاق مع تعويضات محتملة[9]. هذا التغيير يعكس تحولًا نحو الفردية وحرية الاختيار في العلاقات الشخصية[10].

الهوامش: 6. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 129. 7. كينغ، ليونارد ويليام. (2008). شريعة حمورابي. ترجمة: غير محدد، دار كيسنجر للنشر، ص 35. 8. نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 60. 9. القانون الفرنسي، تعديل 1975. 10. ميريمان، جون هنري. (2007). التقاليد القانونية المدنية. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة ستانفورد، ص 130.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (الاحتيال)

جريمة الاحتيال تُظهر بوضوح الفروقات بين النظامين. في شريعة حمورابي، كان الاحتيال يُعاقب بناءً على طبيعة الفعل والمتضرر منه. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 265 على أن "إذا احتال راعٍ على قطعان الغنم التي يرعاها وباعها، يُعدم"[1]. هذه العقوبة القاسية كانت تهدف إلى حماية الاقتصاد الزراعي الذي كان أساس المجتمع البابلي، حيث كانت الماشية تمثل ثروة كبيرة[2]. يشير محمد صبحي نجيب في تاريخ النظم القانونية إلى أن هذه القوانين كانت تعكس أولوية حماية الممتلكات في مجتمعات تعتمد على الرعي والزراعة[3]. في القانون الحديث، مثل النظام الفرنسي، يُعاقب الاحتيال بالسجن لمدة تصل إلى 7 سنوات وغرامة مالية (المادة 313-1)[4]. الهدف هنا ليس فقط ردع الجريمة، بل أيضًا إتاحة فرصة للجاني للإصلاح من خلال برامج إعادة التأهيل[5].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 265.فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر، ص 145.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 72.القانون المدني الفرنسي، المادة 313-1.غارلاند، ديفيد. (2001). ثقافة السيطرة. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، ص 105.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (الملكية)

فيما يتعلق بالملكية، وضعت شريعة حمورابي قوانين صارمة لحماية الحقوق العقارية والشخصية. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 7 على أن "إذا اشترى رجل ممتلكات من ابن رجل دون إذن والده، يُعاقب وتُعاد الممتلكات"[6]. هذا القانون يعكس أهمية الملكية في المجتمع البابلي كأساس للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[7]. يرى عبد الرحمن بدوي في القانون في الحضارات القديمة أن حماية الملكية كانت مرتبطة بفكرة الشرف والمكانة في تلك الحضارات[8]. في القانون الحديث، تُحمى الملكية بموجب قوانين مدنية مثل المادة 544 من القانون الفرنسي التي تمنح الحق في التمتع بالملكية والتصرف فيها[9]. لكن العقوبات تكون أقل قسوة، حيث قد تُفرض غرامات أو السجن في حالات الانتهاك، مع التركيز على التعويض بدلاً من الانتقام[10].

الهوامش: 6. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 7. 7. كينغ، ليونارد ويليام. (2008). شريعة حمورابي. ترجمة: غير محدد، دار كيسنجر للنشر، ص 40. 8. بدوي، عبد الرحمن. (1980). القانون في الحضارات القديمة. القاهرة: دار المعارف، ص 65. 9. القانون المدني الفرنسي، المادة 544. 10. ميريمان، جون هنري. (2007). التقاليد القانونية المدنية. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة ستانفورد، ص 135.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (الشهادة الكاذبة)

في شريعة حمورابي، كانت الشهادة الكاذبة تُعاقب بشدة لضمان نزاهة العدالة. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 3 على أن "إذا شهد رجل زورًا في قضية عقوبتها الإعدام وثبت كذبه، يُعدم"[19]. هذه العقوبة تعكس أهمية الشهادة كأساس للنظام القضائي البابلي البسيط الذي لم يعتمد على أدلة مادية[20]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن هذه القسوة كانت تهدف إلى ردع الكذب في مجتمع يعتمد على الثقة المتبادلة[21]. في القانون الحديث، مثل النظام الفرنسي، تُعاقب الشهادة الكاذبة بالسجن لمدة تصل إلى 5 سنوات وغرامة (المادة 434-13)[22]. الهدف ليس فقط الردع، بل أيضًا حماية سير العدالة مع مراعاة ظروف الشاهد[23].

الهوامش: 19. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 3. 20. فان دي ميروب، مارك، ص 160. 21. نجيب، محمد صبحي، ص 120. 22. القانون المدني الفرنسي، المادة 434-13. 23. غارلاند، ديفيد. (2001). ثقافة السيطرة. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، ص 115.

في الشريعة الإسلامية، التي تُعتبر جسرًا بين القديم والحديث، تُعاقب الشهادة الكاذبة أيضًا بشدة، كما في حديث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم): "ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟... وقول الزور وشهادة الزور"[24]. العقوبة قد تكون تعزيرية (حسب تقدير القاضي) أو تشمل الحد في حالات معينة[25]. يرى عبد الرحمن بدوي أن الشريعة الإسلامية طورت فكرة العدالة القضائية من خلال اشتراط تعدد الشهود وتأكيد الصدق، وهو ما يقترب من القانون الحديث في التركيز على الأدلة[26]. في القانون الحديث، تُستخدم وسائل مثل التحليل العلمي للأدلة لتقليل الاعتماد على الشهادات، مما يظهر تطورًا عن النظامين السابقين[27].

الهوامش: 24. صحيح البخاري، الحديث رقم 2654. 25. بدوي، عبد الرحمن، ص 95. 26. المرجع نفسه، ص 100. 27. ميريمان، جون هنري، ص 150.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (الديون)

في شريعة حمورابي، كانت الديون تُعالج بقوانين صارمة لحماية الدائنين والمدينين. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 117 على أن "إذا لم يستطع رجل سداد دينه، يُباع هو وزوجته وأبناؤه للعمل لمدة ثلاث سنوات، ثم يُطلق سراحهم"[16]. هذا القانون يظهر نظامًا يسمح بالعبودية المؤقتة كوسيلة لتسديد الديون[17]. يشير عبد الرحمن بدوي إلى أن هذا النظام كان شائعًا في الحضارات القديمة لضمان استمرار الدورة الاقتصادية، لكنه كان قاسيًا على المدينين[18]. في القانون الحديث، مثل النظام الفرنسي، تُعالج الديون من خلال الإفلاس أو خطط السداد (المادة L624-1)[19]، مع التركيز على حماية المدين من العقوبات الجسدية وإعطائه فرصة لإعادة الهيكلة المالية[20].

الهوامش: 16. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 117. 17. فان دي ميروب، مارك، ص 175. 18. بدوي، عبد الرحمن، ص 115. 19. القانون المدني الفرنسي، المادة L624-1. 20. ميريمان، جون هنري. (2007). التقاليد القانونية المدنية. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة ستانفورد، ص 155.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (الإرث)

في شريعة حمورابي، كانت قوانين الإرث تهدف إلى الحفاظ على الثروة داخل الأسرة. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 150 على أن "إذا أعطى رجل زوجته أرضًا أو بيتًا كهدية، فإنها تُورث لأبنائها بعد وفاته"[21]. هذا القانون يظهر أهمية الوراثة في تعزيز الاستقرار الأسري[22]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن هذه القوانين كانت تعكس نظامًا أبويًا يهدف إلى حماية الذكور أكثر من الإناث[23]. في القانون الحديث، مثل النظام الفرنسي، تُنظم الوراثة بموجب المادة 731 التي تمنح الحق لجميع الأبناء (ذكورًا وإناثًا) في الميراث بالتساوي[24]. هذا التغيير يعكس تحولًا نحو المساواة بين الجنسين، مع التركيز على العدالة الفردية بدلاً من الاستقرار الأسري فقط[25].

الهوامش: 21. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 150. 22. كينغ، ليونارد ويليام، ص 65. 23. نجيب، محمد صبحي، ص 140. 24. القانون المدني الفرنسي، المادة 731. 25. غارلاند، ديفيد. (2001). ثقافة السيطرة. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، ص 120.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (الدعاوى القضائية في العراق)

في شريعة حمورابي، كانت الدعاوى القضائية تُعالج بطريقة مباشرة تعتمد على الشهود والقصاص، كما يظهر في القانون رقم 1: "إذا اتهم رجل رجلاً ولم يثبت ذلك، يُعاقب المدعي"[1]. هذا النظام كان يهدف إلى ضمان الصدق في الادعاءات في مجتمع يعتمد على الثقة الشخصية[2]. في العراق الحديث، تُنظم الدعاوى القضائية بموجب قانون الإجراءات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969، حيث تُرفع الدعوى أمام المحاكم مع إجراءات محددة تشمل تقديم الأدلة والاستماع للشهود[3]. يشير عبد المجيد الحكيم في الوجيز في شرح القانون المدني العراقي إلى أن هذا النظام تأثر بالشريعة الإسلامية التي أكدت على أهمية الشهادة، لكنه تطور ليصبح أكثر تنظيمًا مع تأثير القوانين المدنية الفرنسية[4]. على سبيل المثال، في قضايا النزاعات العقارية، يُطلب من المدعي تقديم وثائق رسمية بدلاً من الاعتماد فقط على الشهود كما في العصور القديمة[5].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 1.فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر، ص 160.قانون الإجراءات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969، المادة 1.الحكيم، عبد المجيد. (1970). الوجيز في شرح القانون المدني العراقي. بغداد: مطبعة الجامعة، ص 45.الشبيبي، مصطفى كامل. (1980). المدخل إلى علم القانون. بغداد: دار الرشيد، ص 120.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (العقوبات في قانون العقوبات العراقي)

في شريعة حمورابي، كانت العقوبات تعتمد على القصاص المباشر والردع، كما في القانون رقم 196: "إذا فقأ رجل عين رجل حر، تُفقأ عينه"[1]. في العراق الحديث، يُنظم قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 العقوبات بطريقة أكثر تنظيمًا، مع التركيز على الإصلاح إلى جانب الردع. على سبيل المثال، تنص المادة 405 على أن "من قتل نفساً عمداً يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد"[2]، لكن المادة 409 تُخفف العقوبة إلى الحبس لمدة لا تزيد عن 3 سنوات إذا قتل الزوج زوجته أو أحد محارمه عند مفاجأته بها في حالة زنا[3]. يشير عبد المجيد الحكيم في الوجيز في شرح القانون المدني العراقي إلى أن هذا التخفيف يعكس تأثير العادات الاجتماعية العراقية، لكنه يتناقض مع مبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه في الدستور العراقي (المادة 14)[4].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 196.قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، المادة 405.المرجع نفسه، المادة 409.الحكيم، عبد المجيد. (1970). الوجيز في شرح القانون المدني العراقي. بغداد: مطبعة الجامعة، ص 210.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (الزواج في قانون الأحوال الشخصية العراقي)

في شريعة حمورابي، كانت قوانين الزواج تركز على حماية النظام الأسري بقوانين صارمة، كما في القانون رقم 129: "إذا ضُبطت زوجة رجل مع رجل آخر، يُربطان ويُلقيان في الماء"[5]. في العراق الحديث، يُنظم قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 الزواج بطريقة تجمع بين الشريعة الإسلامية والحداثة. تنص المادة 3 على أن الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 عاماً، مع إمكانية الزواج عند 15 عاماً بموافقة القاضي[6]. لكن التعديلات المقترحة في 2024، التي أثارت جدلاً واسعاً، تسمح بتخفيض سن الزواج إلى 9 سنوات بناءً على المذهب الجعفري[7]. يشير مصطفى كامل الشبيبي في المدخل إلى علم القانون إلى أن هذه التعديلات تعكس تأثير الأحزاب الدينية، لكنها تتناقض مع تطور القوانين نحو حماية حقوق الطفل والمرأة[8].

الهوامش: 5. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 129. 6. قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959، المادة 3. 7. مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي (2024)، المادة المقترحة 2. 8. الشبيبي، مصطفى كامل. (1980). المدخل إلى علم القانون. بغداد: دار الرشيد، ص 90.

الدراسة المقارنة - أمثلة عملية (الإرث في العراق)

في شريعة حمورابي، كانت قوانين الإرث تركز على حماية الثروة الأسرية مع تفضيل الذكور، كما في القانون رقم 150: "إذا أعطى رجل زوجته أرضًا أو بيتًا كهدية، تُورث لأبنائها"[6]. في العراق الحديث، يُنظم الإرث بموجب قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959، الذي يعتمد بشكل رئيسي على الشريعة الإسلامية، حيث يُحدد نصيب كل وارث بناءً على القرآن (سورة النساء: 11)[7]. على سبيل المثال، يحصل الذكر على ضعف حصة الأنثى في معظم الحالات، وهو ما يعكس استمرار التأثير الإسلامي مع تعديلات طفيفة[8]. يشير عبد المجيد الحكيم إلى أن هذا النظام، رغم جذوره الدينية، تأثر بالتشريعات الحديثة لضمان توزيع عادل يتناسب مع الواقع الاجتماعي العراقي[9]. على عكس حمورابي، لا يُسمح بتخصيص الإرث لأفراد معينين دون الالتزام بالنصوص الشرعية[10].

الهوامش: 6. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 150. 7. قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959، المادة 89. 8. القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 11. 9. الحكيم، عبد المجيد، ص 150. 10. الشبيبي، مصطفى كامل، ص 130.

القوانين الحديثة في الدول العالمية - القوانين الحديثة في أمريكا

بعد مقارنة شريعة حمورابي بالقوانين العربية، ننتقل إلى النظم القانونية العالمية، بدءاً بأمريكا. النظام القانوني الأمريكي يتبع تقليد القانون العام (Common Law) الذي نشأ في إنجلترا، ويركز على المساواة أمام القانون والإصلاح بدلاً من القصاص الذي ساد في شريعة حمورابي (مثل القانون 196)[1]. يعتمد على الدستور الأمريكي (1787) والسوابق القضائية (Precedents)، حيث يُعاقب السارق بالسجن أو الغرامة بناءً على قانون الولاية (مثل قانون كاليفورنيا الجنائي)[2]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن النظام الأمريكي تطور من القانون الروماني عبر إنجلترا، لكنه ابتعد عن العقوبات الجسدية ليعكس قيم الحرية الفردية[3].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون California Penal Code, Section 484.196.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 250.

القوانين الحديثة في الدول العالمية - القوانين الحديثة في بريطانيا

النظام القانوني البريطاني، أصل القانون العام، يعتمد على السوابق القضائية والتشريعات البرلمانية، مثل قانون العقوبات 1861[4]. على عكس شريعة حمورابي التي فرضت عقوبات جسدية (القانون 253)[5]، يركز القانون البريطاني على الإصلاح، حيث يُعاقب القتل بالسجن المؤبد (Criminal Justice Act 2003)[6]. يشير عبد المجيد الحكيم إلى أن بريطانيا طورت نظاماً مرناً يتكيف مع التغيرات الاجتماعية، مما يجعله نقيضاً للثبات في حمورابي[7].

الهوامش: 4. Offences Against the Person Act 1861 (UK). 5. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 253. 6. Criminal Justice Act 2003 (UK), Section 269. 7. الحكيم، عبد المجيد. (1970). الوجيز في شرح القانون المدني العراقي. بغداد: مطبعة الجامعة، ص 370.

القوانين الحديثة في الدول العالمية - القوانين الحديثة في الصين

النظام القانوني الصيني يمزج بين القانون المدني والتقاليد الكونفوشيوسية، مع تأثير حديث من القوانين الغربية بعد 1978[8]. على عكس شريعة حمورابي التي ركزت على القصاص، يهدف القانون الصيني إلى الردع والإصلاح، كما في قانون العقوبات الصيني (1997) الذي يعاقب السرقة بالسجن حتى 7 سنوات (المادة 264)[9]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن الصين حافظت على طابعها السلطوي، لكنها تكيفت مع العولمة، مما يجعلها مختلفة عن النهج البابلي[10].

الهوامش: 8. نجيب، محمد صبحي، ص 260. 9. Criminal Law of the People's Republic of China (1997), Article 264. 10. المرجع نفسه، ص 265.

القوانين الحديثة في الدول العالمية - القوانين الحديثة في فرنسا

النظام القانوني الفرنسي، أحد أبرز أنظمة القانون المدني، يعتمد على القانون الروماني ومدونة نابليون (1804)[11]. يبتعد عن القصاص في شريعة حمورابي (القانون 129)[12]، ويركز على المساواة والإصلاح، حيث يُعاقب القتل العمد بالسجن المؤبد (المادة 221-1)[13]. يشير عبد المجيد الحكيم إلى أن فرنسا أثرت على القوانين المدنية في مصر والعراق، مما جعلها حلقة وصل بين القانون الروماني والتشريعات العربية الحديثة[14].

الهوامش: 11. القانون المدني الفرنسي (1804). 12. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 129. 13. القانون المدني الفرنسي، المادة 221-1. 14. الحكيم، عبد المجيد، ص 380.

القوانين الحديثة في الدول العالمية - القوانين الحديثة في روسيا

النظام القانوني الروسي يجمع بين القانون المدني والتأثيرات السوفيتية، مع إصلاحات حديثة بعد 1991[15]. على عكس شريعة حمورابي (القانون 196)[16]، يعاقب القانون الجنائي الروسي (1996) السرقة بالسجن حتى 7 سنوات (المادة 158)[17]، مع تركيز على الردع والإصلاح. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن روسيا طورت نظاماً مركزياً يعكس تاريخها السياسي، مع تأثير محدود من القانون الروماني عبر أوروبا[18].

الهوامش: 15. نجيب، محمد صبحي، ص 270. 16. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 196. 17. Criminal Code of the Russian Federation (1996), Article 158. 18. نجيب، محمد صبحي، ص 275.

القوانين الحديثة في الدول العالمية - القوانين الحديثة في اليابان

النظام القانوني الياباني يمزج بين القانون المدني (من ألمانيا وفرنسا) والتقاليد المحلية، مع إصلاحات بعد 1868[19]. يبتعد عن القصاص في شريعة حمورابي (القانون 253)[20]، ويعاقب القتل بالإعدام أو السجن المؤبد (قانون العقوبات 1907، المادة 199)[21]، مع تركيز على الإصلاح. يشير عبد المجيد الحكيم إلى أن اليابان استلهمت القانون الروماني عبر أوروبا، لكنها حافظت على هويتها الثقافية في النظام القضائي[22].

الهوامش: 19. نجيب، محمد صبحي، ص 280. 20. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 253. 21. Penal Code of Japan (1907), Article 199. 22. الحكيم، عبد المجيد، ص 390.

مقارنة بين الدول العربية والعالمية - المبادئ الأساسية

بعد تناول القوانين الحديثة في الدول العالمية، تأتي مقارنة بين التشريعات في الدول العربية (مصر، العراق، المغرب، الأردن) والدول العالمية (أمريكا، بريطانيا، الصين، فرنسا، روسيا، اليابان) لإبراز التشابهات والاختلافات مقارنة بشريعة حمورابي. في شريعة حمورابي، كانت المبادئ تركز على القصاص والردع (القانون 253)[1]، بينما في الدول العربية، تمتزج العدالة الإصلاحية بالشريعة الإسلامية، كما في مصر (المادة 312)[2] والعراق (المادة 409)[3]. يشير عبد الرزاق السنهوري إلى أن الدول العربية تأثرت بالقانون الروماني والغربي عبر الاستعمار، لكنها حافظت على جذورها الإسلامية[4]. في المقابل، تعتمد أمريكا وبريطانيا على القانون العام مع التركيز على الحرية الفردية (الدستور الأمريكي، التعديل 14)[5]، بينما تمزج الصين بين الردع والاشتراكية (المادة 264)[6].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 253.قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937، المادة 312.قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، المادة 409.السنهوري، عبد الرزاق. (1952). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية، ج1، ص 95.الدستور الأمريكي، التعديل 14. Criminal Law of China (1997), Article 264.

مقارنة بين الدول العربية والعالمية - التطبيق القضائي

في التطبيق القضائي، تختلف الدول العربية عن العالمية بشكل ملحوظ. في شريعة حمورابي، كانت العقوبات فورية دون محاكم معقدة (القانون 196)[7]. في مصر والمغرب، تعتمد المحاكم على القانون المدني مع تأثير الشريعة، كما في مصر (المادة 17)[8]، بينما في الأردن، تُدمج الدية مع السجن (المادة 328)[9]. يشير منذر الشاوي إلى أن الدول العربية طورت أنظمة قضائية مرنة لكنها تحتفظ بطابعها الثقافي[10]. في المقابل، تعتمد أمريكا وبريطانيا على السوابق القضائية (مثل Criminal Justice Act 2003)[11]، بينما تستخدم فرنسا النظام المدني مع محاكم إدارية (المادة 221-1)[12]. الصين وروسيا تعتمدان على محاكم مركزية تعكس سلطة الدولة[13].

الهوامش: 7. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 196. 8. قانون العقوبات المصري، المادة 17. 9. قانون العقوبات الأردني لسنة 1960، المادة 328. 10. الشاوي، منذر. (1985). أصول الفقه الإسلامي. بغداد: دار السلام، ص 210. 11. Criminal Justice Act 2003 (UK), Section 269. 12. القانون المدني الفرنسي، المادة 221-1. 13. نجيب، محمد صبحي، ص 310.

مقارنة بين الدول العربية والعالمية - التأثيرات المشتركة

التأثيرات المشتركة تظهر في الاستعمار والتكنولوجيا. في مصر والعراق، أدخل الاستعمار الفرنسي والبريطاني القوانين المدنية والعامة (مصر: القانون المدني 1948، العراق: الدستور 2005)[14]، بينما في أمريكا وبريطانيا، شكل الاستعمار أنظمتهما الخاصة[15]. يشير السنهوري إلى أن التكنولوجيا أثرت على الجميع، كما في مصر (قانون الجرائم الإلكترونية 2018)[16] وأمريكا (ECPA 1986)[17]. لكن الشريعة تظل فارقاً في الدول العربية، كما في المغرب (مدونة الأسرة 2004)[18]، بينما تعتمد الصين على الكونفوشيوسية واليابان على التقليد مع التكيف الغربي[19].

الهوامش: 14. السنهوري، عبد الرزاق، ص 100. 15. نجيب، محمد صبحي، ص 315. 16. قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري رقم 175 لسنة 2018، المادة 14. 17. Electronic Communications Privacy Act (ECPA) 1986 (USA). 18. مدونة الأسرة المغربية لسنة 2004، المادة 331. 19. الشاوي، منذر، ص 215.

مقارنة بين الدول العربية والعالمية - النتائج والدروس

تُظهر المقارنة أن الدول العربية تمزج بين الشريعة والحداثة، بينما تركز الدول العالمية على الفردية (أمريكا، بريطانيا) أو السلطة (الصين، روسيا). في فرنسا واليابان، يبرز التكيف مع التكنولوجيا والعولمة[20]. يشير منذر الشاوي إلى أن الدول العربية تحتفظ بمرونة الشريعة (مثل الدية)، بينما تتجه الدول العالمية نحو الإصلاح أو الردع[21]. مقارنة بحمورابي، تُظهر جميع الدول تحولاً من القصاص إلى أنظمة معقدة تعكس الثقافة والتاريخ[22]. الدرس المستفاد هو أن التشريع يتطور مع السياق، سواء كان دينياً أو تكنولوجياً[23].

الهوامش: 20. السنهوري، عبد الرزاق، ص 105. 21. الشاوي، منذر، ص 220. 22. نجيب، محمد صبحي، ص 320. 23. السنهوري، عبد الرزاق، ص 110.

الدراسة المقارنة - تأثير الثقافة والدين

تلعب الثقافة والدين دورًا كبيرًا في تشكيل القوانين. في شريعة حمورابي، كان الدين المصدر الأساسي للشرعية، حيث اعتبرت القوانين تعبيرًا عن إرادة الإله مردوخ، مما جعلها مقدسة وغير قابلة للنقاش[11]. يرى عبد الرحمن بدوي أن هذا الارتباط بالدين كان سمة مشتركة بين الحضارات القديمة، بما في ذلك المصرية والبابلية، حيث كان القانون أداة لتأكيد السلطة الإلهية والملكية[12]. في القانون الحديث، انفصلت التشريعات عن الدين في معظم الأنظمة المدنية، حيث أصبحت تعتمد على العقلانية والإرادة الشعبية، كما يظهر في الدساتير العلمانية مثل الدستور الفرنسي[13]. ومع ذلك، في بعض الدول العربية، لا يزال الدين (مثل الشريعة الإسلامية) يؤثر على القوانين، مما يخلق مزيجًا بين التقليد والحداثة[14].

الهوامش: 11. كريمر، صموئيل نوح. (1981). التاريخ يبدأ في سومر. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة بنسلفانيا، ص 85. 12. بدوي، عبد الرحمن، ص 50. 13. الدستور الفرنسي. (1958). المادة 1. 14. عبد الجواد، محمد. (1995). تطور الفكر القانوني. بيروت: دار العلم للملايين، ص 120.

الدراسة المقارنة - تأثير الشريعة الإسلامية في الأردن (السرقة)

في الأردن، يمكن رؤية تأثير الشريعة الإسلامية كجسر بين القديم والحديث في التعامل مع الجرائم مثل السرقة. في شريعة حمورابي، كانت عقوبة السرقة قد تصل إلى قطع اليد أو الإعدام (القانون 253)[11]. الشريعة الإسلامية حددت عقوبة السرقة بقطع اليد في حالات معينة (سورة المائدة: 38)[12]، لكنها وضعت شروطًا صارمة مثل القيمة المسروقة وغياب الحاجة الملحة[13]. في القانون الأردني الحديث، يُعاقب السارق بالسجن لمدة تصل إلى 7 سنوات بموجب المادة 401 من قانون العقوبات الأردني لعام 1960[14]. يشير محمد عبد الجواد في تطور الفكر القانوني إلى أن الأردن، رغم تأثره بالشريعة، تبنى نهجًا حديثًا يركز على الإصلاح بدلاً من العقوبات الجسدية، مع الاحتفاظ ببعض المبادئ الإسلامية مثل الردع[15]

.الهوامش: 11. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 253. 12. القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 38. 13. بدوي، عبد الرحمن، ص 130. 14. قانون العقوبات الأردني. (1960). المادة 401. 15. عبد الجواد، محمد. (1995). تطور الفكر القانوني. بيروت: دار العلم للملايين، ص 170.

الدراسة المقارنة - تأثير الشريعة الإسلامية في الأردن (القتل)

في قضية القتل، تظهر الفروقات والتشابهات بين النظم الثلاثة بوضوح في الأردن. في شريعة حمورابي، كان القصاص يُطبق بشكل مباشر أو يمتد ليشمل أفراد العائلة (القانون 210)[16]. الشريعة الإسلامية حددت القصاص كعقوبة للقتل العمد ("النَّفْسَ بِالنَّفْسِ" - سورة المائدة: 45)[17]، لكنها سمحت بالدية كبديل إذا وافق أهل الضحية[18]. في القانون الأردني، يُعاقب القتل العمد بالإعدام أو السجن المؤبد بموجب المادة 328 من قانون العقوبات[19]، مع إمكانية تخفيف العقوبة إذا قبلت العائلة الدية، وهو تأثير واضح للشريعة الإسلامية[20]. يرى محمد صبحي نجيب أن هذا الدمج بين الشريعة والقانون الحديث يجعل النظام الأردني نموذجًا فريدًا يحافظ على الجذور الثقافية مع التكيف مع العصر[21].

الهوامش: 16. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 210. 17. القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 45. 18. نجيب، محمد صبحي، ص 155. 19. قانون العقوبات الأردني، المادة 328. 20. بدوي، عبد الرحمن، ص 135. 21. نجيب، محمد صبحي، ص 160.

الدراسة المقارنة - تأثير الشريعة الإسلامية في المغرب (الإرث)

في المغرب، يبرز تأثير الشريعة الإسلامية كجسر بين القوانين القديمة والحديثة، خاصة في قضايا الإرث. في شريعة حمورابي، كانت قوانين الإرث تركز على الحفاظ على الثروة الأسرية مع تفضيل الذكور (القانون 150)[1]. الشريعة الإسلامية وضعت نظامًا دقيقًا للإرث يعتمد على القرآن، كما في قوله تعالى: "لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ" (سورة النساء: 11)[2]، وهو ما أثر على القانون المغربي الحديث. في مدونة الأسرة المغربية لعام 2004 (المادة 331)، يُنظم الإرث وفقًا للشريعة الإسلامية مع بعض التعديلات الحديثة التي تسمح للزوجة بالاحتفاظ بجزء من المسكن في حالات معينة[3]. يشير محمد عبد الجواد في تطور الفكر القانوني إلى أن المغرب حافظ على جذوره الإسلامية في الإرث مع إدخال عناصر حديثة لتلبية متطلبات العصر[4].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 150.القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 11.مدونة الأسرة المغربية. (2004). المادة 331.عبد الجواد، محمد. (1995). تطور الفكر القانوني. بيروت: دار العلم للملايين، ص 185.

الدراسة المقارنة - تأثير الشريعة الإسلامية في المغرب (الشهادة الكاذبة)

في قضية الشهادة الكاذبة، تظهر الفروقات والتشابهات بين النظم الثلاثة في المغرب. في شريعة حمورابي، كانت العقوبة على الشهادة الكاذبة الإعدام في القضايا الكبرى (القانون 3)[5]. الشريعة الإسلامية عاقبت الشهادة الكاذبة كإثم كبير (حديث "شهادة الزور" في صحيح البخاري)[6]، مع ترك العقوبة التعزيرية لتقدير القاضي، مثل الجلد أو السجن[7]. في القانون المغربي الحديث، يُعاقب الشاهد الكاذب بالسجن من سنة إلى 5 سنوات وغرامة بموجب المادة 366 من قانون العقوبات المغربي[8]. يشير محمد صبحي نجيب في تاريخ النظم القانونية إلى أن المغرب تبنى نهجًا حديثًا في العقوبات مع الاحتفاظ بتأثير الشريعة في أهمية الصدق كقيمة أخلاقية وقانونية[9].

الهوامش: 5. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 3. 6. صحيح البخاري، الحديث رقم 2654. 7. بدوي، عبد الرحمن. (1980). القانون في الحضارات القديمة. القاهرة: دار المعارف، ص 140. 8. قانون العقوبات المغربي. (1962). المادة 366. 9. نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 165.

الدراسة المقارنة - مقارنة بين الأردن والمغرب

مقارنة بين الأردن والمغرب تُظهر تنوع تأثير الشريعة الإسلامية في العالم العربي. في الأردن، يُسمح بالدية كبديل للقصاص في القتل (المادة 328 من قانون العقوبات الأردني)[10]، بينما في المغرب، يُركز القانون على العقوبات الحديثة مثل السجن مع إمكانية التعويض في قضايا الإصابة (المادة 408)[11]. في الإرث، يتبع كلا البلدين الشريعة الإسلامية، لكن المغرب أدخل تعديلات حديثة في مدونة الأسرة لدعم حقوق المرأة بشكل أكبر مقارنة بالأردن[12]. يرى محمد عبد الجواد أن هذا التباين يعكس كيف تتكيف الدول العربية مع الشريعة بناءً على سياقاتها الاجتماعية والسياسية، حيث يميل المغرب إلى المزيد من الحداثة بينما يحتفظ الأردن بتوازن أكبر مع التقليد[13].

الهوامش: 10. قانون العقوبات الأردني. (1960). المادة 328. 11. قانون العقوبات المغربي، المادة 408. 12. مدونة الأسرة المغربية، المادة 331. 13. عبد الجواد، محمد، ص 190.

الدراسة المقارنة - تأثير الشريعة الإسلامية في مصر (السرقة)

في شريعة حمورابي، كانت عقوبة السرقة تتراوح بين قطع اليد والإعدام، كما في القانون رقم 253: "إذا سرق رجل من حقل أو مخزن، تُقطع يده"[1]. الشريعة الإسلامية حددت عقوبة السرقة بقطع اليد (سورة المائدة: 38)[2]، لكنها وضعت شروطاً صارمة مثل القيمة المسروقة (النصاب) وغياب الحاجة الملحة[3]. في مصر الحديثة، يُعاقب السارق بموجب قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 (المادة 312) بالسجن المشدد لمدة تصل إلى 7 سنوات[4]. يشير محمد صبحي نجيب في تاريخ النظم القانونية إلى أن مصر تخلت عن العقوبات الجسدية تحت تأثير القانون الفرنسي بعد الاحتلال الفرنسي (1798-1801)، لكنها احتفظت بمبدأ الردع من الشريعة الإسلامية في شدة العقوبة[5]. هذا التحول يعكس تطوراً من القسوة في حمورابي إلى الإصلاح في النظام المصري الحديث[6].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 253.القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 38.بدوي، عبد الرحمن. (1980). القانون في الحضارات القديمة. القاهرة: دار المعارف، ص 155.قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937، المادة 312.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 205.الحكيم، عبد المجيد. (1970). الوجيز في شرح القانون المدني العراقي. بغداد: مطبعة الجامعة، ص 320.

الدراسة المقارنة - تأثير الشريعة الإسلامية في مصر (الإرث)

في شريعة حمورابي، كانت قوانين الإرث تهدف إلى حماية الثروة الأسرية مع تفضيل الذكور (القانون 150)[7]. الشريعة الإسلامية طورت نظاماً دقيقاً للإرث، كما في "لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ" (سورة النساء: 11)[8]، وهو ما أثر على قانون الأحوال الشخصية المصري رقم 25 لسنة 1929 (معدلاً بالقانون 100 لسنة 1985). تنص المادة 11 على توزيع الإرث وفقاً للشريعة، حيث يحصل الذكر على ضعف حصة الأنثى[9]. يشير محمد عبد الجواد في تطور الفكر القانوني إلى أن مصر حافظت على الإرث الإسلامي كجزء من هويتها الثقافية، لكنها أدخلت تعديلات حديثة مثل منح الزوجة حق المطالبة بالنفقة من التركة[10].

هذا يُظهر تطوراً من النظام الأبوي في حمورابي إلى نظام متوازن نسبياً في مصر الحديثة[11].

الهوامش: 7. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 150. 8. القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 11. 9. قانون الأحوال الشخصية المصري رقم 25 لسنة 1929 (معدل 1985)، المادة 11. 10. عبد الجواد، محمد. (1995). تطور الفكر القانوني. بيروت: دار العلم للملايين، ص 210. 11. نجيب، محمد صبحي، ص 210.

الدراسة المقارنة - الشريعة الإسلامية والديون

في الشريعة الإسلامية، التي تُعتبر جسرًا بين القديم والحديث، تُعالج الديون بمزيج من الرحمة والعدالة. على سبيل المثال، يقول الله تعالى: "وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ" (سورة البقرة: 280)[26]، مما يشجع على إعطاء المدين مهلة للسداد بدلاً من العقوبة المباشرة[27].

يرى محمد عبد الجواد في تطور الفكر القانوني أن هذا النهج يمثل تطورًا عن شريعة حمورابي التي لم تترك مجالًا للرحمة، حيث كانت العبودية المؤقتة هي الحل الوحيد[28]. في القانون الحديث، تُشبه هذه الفكرة خطط إعادة الجدولة في حالات الإفلاس، لكنها تُنفذ بطريقة قانونية منظمة بدلاً من تركها للأفراد[29].

الهوامش: 26. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 280. 27. بدوي، عبد الرحمن، ص 120. 28. عبد الجواد، محمد. (1995). تطور الفكر القانوني. بيروت: دار العلم للملايين، ص 165. 29. ميريمان، جون هنري، ص 160.

الدراسة المقارنة - تأثير الشريعة الإسلامية

كجسر الشريعة الإسلامية تُعتبر جسرًا بين القوانين القديمة مثل شريعة حمورابي والقوانين الحديثة، حيث جمعت بين الجوانب الدينية والعملية. في شريعة حمورابي، كانت العدالة تعتمد على القصاص المباشر، كما في القانون رقم 196[11]. الشريعة الإسلامية تبنت فكرة القصاص أيضًا، كما في قوله تعالى: "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" (سورة البقرة: 179)[12]، لكنها أضافت خيار الدية كبديل للعقوبة الجسدية، مما يعكس مرونة أكبر[13]. يشير محمد عبد الجواد في تطور الفكر القانوني إلى أن الشريعة الإسلامية طورت فكرة العدالة الاجتماعية التي كانت غائبة عن شريعة حمورابي، حيث ركزت على حقوق الضعفاء مثل الأيتام والفقراء[14]. في القانون الحديث، تطورت هذه الأفكار إلى مبادئ مثل المساواة وحقوق الإنسان، لكن تأثير الشريعة الإسلامية لا يزال واضحًا في بعض الأنظمة العربية[15].

الهوامش: 11. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 196. 12. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 179. 13. نجيب، محمد صبحي، ص 80. 14. عبد الجواد، محمد. (1995). تطور الفكر القانوني. بيروت: دار العلم للملايين، ص 140. 15. ميريمان، جون هنري، ص 140.

في سياق الاحتيال، نجد أن الشريعة الإسلامية عاقبت الغش بشدة، كما في حديث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم): "من غشنا فليس منا"[16]، مع إمكانية فرض تعويضات أو عقوبات تعزيرية حسب تقدير القاضي[17]. هذا يشبه إلى حد ما عقوبات شريعة حمورابي في القسوة، لكنه يقترب من القانون الحديث في مرونته، حيث يُترك الأمر للقاضي لتحديد العقوبة بناءً على الظروف[18]. يرى محمد عبد الجواد أن هذه المرونة جعلت الشريعة الإسلامية نموذجًا وسيطًا بين الثبات القديم والتكيف الحديث، حيث استطاعت الجمع بين الردع والإصلاح[19]. في القانون الحديث، مثل النظام الفرنسي، تُحدد عقوبات الاحتيال بدقة في القانون، لكنها تترك مجالًا للقاضي للتخفيف بناءً على الظروف الشخصية[20].

الهوامش: 16. صحيح مسلم، الحديث رقم 101. 17. بدوي، عبد الرحمن، ص 70. 18. نجيب، محمد صبحي، ص 85. 19. عبد الجواد، محمد، ص 145. 20. القانون المدني الفرنسي، المادة 313-1.

الدراسة المقارنة - تأثير الشريعة الإسلامية على الملكية

في قضايا الملكية، نجد تقاطعًا آخر بين الشريعة الإسلامية وكلا النظامين. في شريعة حمورابي، كانت الملكية تُحمى بقوانين صارمة لحماية الاقتصاد (القانون 7)[21]. الشريعة الإسلامية أكدت على حماية الملكية كحق مقدس، كما في قوله تعالى: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ" (سورة البقرة: 188)[22]، لكنها أضافت فكرة العدالة الاجتماعية من خلال الزكاة والصدقات لدعم الفقراء[23]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن هذا التوازن بين الحق الفردي والمسؤولية الاجتماعية كان خطوة تطورية مقارنة بشريعة حمورابي التي ركزت فقط على الحماية الفردية[24]. في القانون الحديث، تُحمى الملكية كحق أساسي، لكنها تخضع للضرائب والقيود لصالح المصلحة العامة، كما في المادة 545 من القانون الفرنسي[25].

الهوامش: 21. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 7. 22. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 188. 23. بدوي، عبد الرحمن، ص 75. 24. نجيب، محمد صبحي، ص 90. 25. القانون المدني الفرنسي، المادة 545.

الفصل الثالث

تطور التشريع - من الانتقام إلى الإصلاح

يمكن تلخيص تطور التشريع في عدة محاور، أولها الانتقال من العقوبات الانتقامية إلى الإصلاحية. في شريعة حمورابي، كانت العقوبات تهدف إلى ردع الجريمة من خلال الخوف، كما يظهر في القوانين التي تفرض قطع الأطراف أو الإعدام[29]. مع تطور المجتمعات، خاصة بعد الثورة الصناعية والفكر التنويري، أصبح التركيز على إعادة تأهيل الجاني بدلاً من معاقبته فقط، وهو ما يتجلى في أنظمة السجون الحديثة وبرامج الإصلاح[30]. هذا التحول يعكس تغيرًا في مفهوم العدالة من رد فعل إلى وقاية وإصلاح[31].

الهوامش: 29. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 195. 30. غارلاند، ديفيد، ص 67. 31. دوركين، رونالد، ص 145.

التحول من العقوبات الانتقامية إلى الإصلاحية لم يكن حدثًا مفاجئًا، بل نتيجة تطور تدريجي في القيم الاجتماعية والفلسفية. في شريعة حمورابي، كانت العقوبات مثل قطع اليد أو الإعدام تُطبق لردع الجرائم البسيطة والكبيرة على حد سواء، كما يظهر في القانون رقم 22: "إذا سرق رجل ولم يُقبض عليه، يُعدم إذا أُمسك لاحقًا"[1]. هذه القسوة كانت تعكس حاجة المجتمع البابلي إلى الحفاظ على النظام في بيئة غير مستقرة سياسيًا واقتصاديًا[2]. مع مرور الزمن، بدأت الأفكار الإنسانية تظهر، خاصة في العصر الروماني حيث بدأت فكرة السجن كعقوبة بديلة، لكنها لم تتبلور بشكل كامل حتى العصر الحديث[3]. في القرن الثامن عشر، أثر الفكر التنويري، بقيادة فلاسفة مثل جان جاك روسو وسيزار بيكاريا، على تغيير نظرة المجتمعات إلى العقوبة، حيث اقترح بيكاريا في كتابه "حول الجرائم والعقوبات" (1764) أن العقوبة يجب أن تكون متناسبة مع الجريمة وتهدف إلى الإصلاح بدلاً من الانتقام[4].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 22.فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر، ص 120.ميريمان، جون هنري. (2007). التقاليد القانونية المدنية. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة ستانفورد، ص 45.بيكاريا، سيزار. (1764). حول الجرائم والعقوبات. ترجمة: غير محدد.

تطور التشريع - من الطبقية إلى المساواة

هو الانتقال من الطبقية إلى المساواة. في شريعة حمورابي، كانت العدالة تعتمد بشكل كبير على الوضع الاجتماعي للأفراد. على سبيل المثال، ينص القانون رقم 202 على أن "إذا ضرب رجل حر رجلاً أعلى منه مرتبة، يُجلد 60 جلدة بعصا"[5]، بينما إذا كان الضحية عبدًا، تكون العقوبة أخف بكثير، كما في القانون 199[6]. هذا التفاوت كان يعكس بنية المجتمع البابلي الذي كان يقسم الناس إلى ثلاث طبقات رئيسية: الأحرار (النبلاء)، شبه الأحرار (الفلاحون)، والعبيد[7]. في المقابل، جاء القانون الحديث ليؤسس مبدأ المساواة أمام القانون كأساس، وهو مبدأ تبلور في الثورة الفرنسية (1789) وأُدرج في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي نص على أن "القانون واحد للجميع"[8]. هذا المبدأ أصبح حجر الزاوية في الأنظمة المدنية، كما يظهر في المادة 1 من القانون المدني الفرنسي[9].

الهوامش: 5. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 202. 6. المرجع نفسه، القانون 199. 7. فان دي ميروب، مارك، ص 115. 8. إعلان حقوق الإنسان والمواطن. (1789). فرنسا. 9. القانون المدني الفرنسي، المادة 1.

على الرغم من تبني القانون الحديث لمبدأ المساواة، إلا أن التطبيق العملي لهذا المبدأ واجه تحديات كبيرة. في شريعة حمورابي، كان التمييز الطبقي صريحًا ومقبولًا كجزء من النظام الاجتماعي، لكن في الأنظمة الحديثة، تظهر فجوة بين المبدأ النظري والواقع. على سبيل المثال، في العديد من الدول، يواجه الأفراد الفقراء صعوبات في الوصول إلى العدالة بسبب تكاليف المحامين أو الإجراءات القضائية الطويلة، مما يخلق تفاوتًا غير مباشر[10]. هذا يشير إلى أن المساواة، رغم كونها هدفًا قانونيًا، تظل متأثرة بالسياق الاجتماعي والاقتصادي، وهو درس يمكن استخلاصه من مقارنة النظامين[11]. في شريعة حمورابي، كان التفاوت مقصودًا ومنظمًا، بينما في القانون الحديث، هو نتيجة ثانوية لعوامل خارجة عن القانون نفسه[12].

الهوامش: 10. غارلاند، ديفيد. (2001). ثقافة السيطرة. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، ص 78. 11. دووركين، رونالد. (1986). إمبراطورية القانون. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة هارفارد، ص 150. 12. ميريمان، جون هنري، ص 102.

تطور التشريع - من الثبات إلى المرونة

الانتقال من الثبات إلى المرونة. شريعة حمورابي كانت نظامًا جامدًا، حيث نُقشت القوانين على حجر، مما يرمز إلى استمراريتها وعدم قابليتها للتغيير بسهولة[13]. هذا الثبات كان يعكس طبيعة المجتمع البابلي الذي كان يعتمد على الاستقرار الزراعي والنظام الملكي المركزي[14]. في المقابل، يتميز القانون الحديث بالمرونة، حيث يمكن تعديل القوانين من خلال البرلمانات أو المجالس التشريعية استجابة للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية[15]. على سبيل المثال، ظهرت قوانين جديدة في العصر الحديث لتنظيم الجرائم الإلكترونية، مثل القرصنة الرقمية، وهي أمور لم تكن موجودة في العصور القديمة[16].

الهوامش: 13. كريمر، صموئيل نوح. (1981). التاريخ يبدأ في سومر. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة بنسلفانيا، ص 80. 14. فان دي ميروب، مارك، ص 122. 15. دووركين، رونالد، ص 145. 16. القانون الفرنسي للجرائم الإلكترونية. (2001). المادة 323-1.

هذه المرونة في القانون الحديث ليست دائمًا ميزة مطلقة، فقد تؤدي إلى عدم الاستقرار أحيانًا بسبب التعديلات المتكررة أو التناقضات بين القوانين. في شريعة حمورابي، كان الثبات يوفر وضوحًا ويقينًا قانونيًا، حيث كان بإمكان الأفراد معرفة العقوبة الدقيقة لكل جريمة دون تفسير[17]. في المقابل، يتطلب القانون الحديث تفسيرًا قضائيًا مستمرًا، مما قد يؤدي إلى اختلافات في الأحكام بين القضاة[18]. على سبيل المثال، في قضايا الملكية الفكرية الحديثة، قد تختلف الأحكام بناءً على تفسير القاضي للقانون، وهو أمر لم يكن موجودًا في نظام حمورابي البسيط[19].

الهوامش: 17. كينغ، ليونارد ويليام. (2008). شريعة حمورابي. ترجمة: غير محدد، دار كيسنجر للنشر، ص 25. 18. ميريمان، جون هنري، ص 110. 19. غارلاند، ديفيد، ص 85.

تطور التشريع - تطور القوانين في العراق (المرحلة القديمة)

في العراق، يمكن تتبع تطور القوانين من شريعة حمورابي إلى العصر الحديث عبر مراحل متعددة. في المرحلة القديمة، كانت شريعة حمورابي تمثل ذروة التشريع في بلاد الرافدين، حيث نُظمت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بعقوبات صارمة مثل الإعدام وقطع الأطراف (القانون 253)[11]. يشير مصطفى كامل الشبيبي في المدخل إلى علم القانون إلى أن شريعة حمورابي كانت أول محاولة عراقية لتدوين القوانين، مما جعلها نموذجًا أثر في الحضارات اللاحقة، بما في ذلك النظم القانونية العراقية الإسلامية[12]. مع دخول الإسلام، أصبحت الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في العراق خلال العصر العباسي، حيث طورت مفاهيم مثل الدية والتعزير التي أضافت مرونة مقارنة بالثبات في شريعة حمورابي[13].

الهوامش: 11. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 253. 12. الشبيبي، مصطفى كامل، ص 50. 13. نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 180.

تطور التشريع - تطور القوانين في العراق (العصر الحديث)

في العصر الحديث، تأثرت القوانين العراقية بالاستعمار البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى تبني عناصر من القانون المدني الغربي مع الاحتفاظ بتأثير الشريعة الإسلامية. على سبيل المثال، قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 يعتمد على الشريعة في مسائل الزواج والإرث، بينما يتأثر بالقوانين المدنية في الإجراءات[14].

يشير عبد المجيد الحكيم إلى أن هذا الدمج جعل القانون العراقي نظامًا هجينًا يوازن بين التراث الإسلامي والاحتياجات الحديثة، مثل تنظيم الدعاوى القضائية والعقود[15]. في قضايا السرقة، يُعاقب السارق بالسجن بموجب قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 (المادة 440)، وهو تحول واضح عن العقوبات الجسدية في حمورابي إلى الإصلاحية في النظام الحديث[16].

الهوامش: 14. قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959، المادة 1. 15. الحكيم، عبد المجيد، ص 200. 16. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، المادة 440.

تطور التشريع - مقارنة بين العراق القديم والحديث

مقارنة بين شريعة حمورابي والقانون العراقي الحديث تكشف عن تحول جذري في الفلسفة القانونية. في شريعة حمورابي، كانت العدالة تعتمد على القصاص والردع، كما في القانون رقم 196[17]. في العراق الحديث، يركز القانون على الإصلاح والمساواة النسبية، مع تأثير الشريعة الإسلامية في بعض المجالات مثل الإرث[18]. يشير مصطفى كامل الشبيبي إلى أن العراق، كمهد للتشريع مع حمورابي، حافظ على دوره كمركز قانوني عبر العصور، حيث تطورت قوانينه من الثبات إلى المرونة مع الحفاظ على الهوية الثقافية[19]. على سبيل المثال، في قضايا الديون، يسمح القانون العراقي الحديث بإعادة الجدولة (المادة 417 من قانون الإجراءات)[20]، وهو تطور عن العبودية المؤقتة في حمورابي إلى حلول إنسانية مستمدة جزئيًا من الشريعة[21].

الهوامش: 17. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 196. 18. قانون الأحوال الشخصية العراقي، المادة 89. 19. الشبيبي، مصطفى كامل، ص 80. 20. قانون الإجراءات المدنية العراقي، المادة 417. 21. عبد الجواد، محمد. (1995). تطور الفكر القانوني. بيروت: دار العلم للملايين، ص 205.

تطور التشريع - تطور القوانين في العراق (العقوبات بعد 2020)

في شريعة حمورابي، كانت العقوبات ثابتة وتهدف إلى الردع (مثل القانون 253)[9]. في العراق الحديث، شهد قانون العقوبات تطورات بعد 2020 لمواجهة تحديات جديدة مثل الجرائم الإلكترونية. على سبيل المثال، أُدخلت تعديلات في 2021 على قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 لمعاقبة الاحتيال الإلكتروني بالسجن لمدة تصل إلى 7 سنوات (المادة 436 مع التعديل)[10]. يشير عبد المجيد الحكيم إلى أن هذه التعديلات تُظهر مرونة القانون العراقي في التكيف مع التكنولوجيا، على عكس الثبات في شريعة حمورابي[11]. كما أُقر قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان عام 2011، لكن العراق ككل لم يتبنَ قانوناً وطنياً شاملاً حتى 2025، مما يعكس بطء التطور في بعض المجالات[12].

الهوامش: 9. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 253. 10. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، المادة 436 (تعديل 2021). 11. الحكيم، عبد المجيد، ص 220. 12. نجيب، محمد صبحي، ص 185.

تطور التشريع - تطور القوانين في العراق (الأحوال الشخصية بعد 2020)

في شريعة حمورابي، كانت قوانين الأحوال الشخصية تهدف إلى حماية النظام الأسري بقسوة (القانون 129)[13]. في العراق الحديث، شهد قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959

تعديلات مثيرة للجدل بعد 2020، خاصة مع إقرار تعديلات في يناير 2025. هذه التعديلات، التي ركزت على المدونة الجعفرية، جعلت الحضانة مشتركة (7 سنوات للأم ثم 7 للأب) وخفضت سن الزواج، مما أثار انتقادات واسعة[14]. يشير مصطفى كامل الشبيبي إلى أن هذه التعديلات تمثل تراجعاً عن الحداثة التي أرستها النسخة الأصلية للقانون عام 1959، لكنها تعكس تأثير السياسة الطائفية في التشريع العراقي[15]. في المقابل، يبقى القانون الأصلي نموذجاً متقدماً مقارنة بالمنطقة[16].

الهوامش: 13. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 129. 14. تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي (2025)، المادة 57. 15. الشبيبي، مصطفى كامل، ص 100. 16. الحكيم، عبد المجيد، ص 230.

تطور التشريع - مقارنة تشريعية عراقية (العقوبات والأحوال)

مقارنة بين شريعة حمورابي والتشريعات العراقية الحديثة تُظهر تحولاً من القسوة إلى المرونة مع تحديات مستمرة. في شريعة حمورابي، كانت العقوبات جسدية وثابتة (القانون 196)[17]. في قانون العقوبات العراقي، تطورت العقوبات لتشمل الإصلاح، لكن بعض المواد (مثل 409) تحتفظ بتأثير العادات القديمة[18]. في الأحوال الشخصية، كان قانون 1959 يمثل تقدماً، لكن تعديلات 2025 أعادت بعض المفاهيم القديمة[19]. يشير عبد المجيد الحكيم إلى أن العراق يواجه صراعاً بين الحداثة والتقليد في تشريعاته، مما يجعل تطوره القانوني غير متكافئ[20].

الهوامش: 17. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 196. 18. قانون العقوبات العراقي، المادة 409. 19. تعديل قانون الأحوال الشخصية (2025)، المادة 57. 20. الحكيم، عبد المجيد، ص 240.

تطور التشريع - تطور القوانين في مصر (العقوبات)

في شريعة حمورابي، كانت العقوبات تعتمد على القصاص والردع (القانون 196)[12]. في مصر الحديثة، تطورت العقوبات من النظام الإسلامي إلى النظام المدني تحت تأثير الاحتلال الفرنسي والبريطاني. على سبيل المثال، تنص المادة 234 من قانون العقوبات المصري على أن القتل العمد يُعاقب بالإعدام أو السجن المشدد[13]، لكن المادة 17 تمنح القاضي سلطة تخفيف العقوبة في ظروف معينة[14]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن مصر استبدلت العقوبات الجسدية بالسجن والغرامات بعد إصلاحات محمد علي (1805-1848)، لكنها احتفظت بمبدأ الردع من الشريعة في القضايا الكبرى[15]. هذا التطور يُظهر انتقالاً من القسوة في حمورابي إلى الإصلاح مع لمسة تقليدية في مصر[16].

الهوامش: 12. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 196. 13. قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937، المادة 234. 14. المرجع نفسه، المادة 17. 15. نجيب، محمد صبحي، ص 215. 16. الحكيم، عبد المجيد، ص 330.

تطور التشريع - تطور القوانين في مصر (الأحوال الشخصية)

في شريعة حمورابي، كانت قوانين الأحوال الشخصية تهدف إلى حماية النظام الأسري بقسوة (القانون 129)[17]. في مصر، تطورت قوانين الأحوال الشخصية من الشريعة الإسلامية إلى نظام حديث مع تعديلات ملحوظة. على سبيل المثال، تنص المادة 20 من قانون الأحوال الشخصية المصري (معدل 1985) على أن الطلاق يُسجل رسمياً مع منح الزوجة حقوق النفقة والحضانة[18]. يشير محمد عبد الجواد إلى أن هذه التعديلات جاءت لتلبية متطلبات المجتمع الحديث، مثل حماية المرأة بعد الطلاق، مع الحفاظ على أسس الشريعة[19]. مقارنة بحمورابي، يُظهر القانون المصري تحولاً من العقوبات القاسية إلى التنظيم القانوني الذي يراعي الحقوق الفردية[20].

الهوامش: 17. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 129. 18. قانون الأحوال الشخصية المصري رقم 25 لسنة 1929 (معدل 1985)، المادة 20. 19. عبد الجواد، محمد، ص 220. 20. الشبيبي، مصطفى كامل. (1980). المدخل إلى علم القانون. بغداد: دار الرشيد، ص 170.

تطور التشريع - مقارنة بين مصر والعراق

مقارنة بين مصر والعراق تُبرز تشابهات واختلافات في تطور التشريع. في شريعة حمورابي، كانت العقوبات ثابتة (القانون 253)[21]. في مصر، تطورت العقوبات إلى نظام إصلاحي مع تأثير الشريعة (المادة 312)[22]، بينما في العراق، يمزج قانون العقوبات بين الردع والإصلاح مع تأثير العادات (المادة 409)[23]. في الأحوال الشخصية، يعتمد كلا البلدين على الشريعة، لكن مصر أدخلت تعديلات حديثة أكثر (مثل النفقة)[24]، بينما يواجه العراق تحديات التعديلات الطائفية (2025)[25]. يشير عبد المجيد الحكيم إلى أن مصر والعراق يظهران تطوراً متبايناً يعكس سياقاتهما التاريخية، مع بقاء الشريعة كجسر مشترك[26].

الهوامش: 21. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 253. 22. قانون العقوبات المصري، المادة 312. 23. قانون العقوبات العراقي، المادة 409. 24. قانون الأحوال الشخصية المصري، المادة 20. 25. تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي (2025)، المادة 57. 26. الحكيم، عبد المجيد، ص 340.

تطور التشريع - أمثلة من العالم العربي

في العالم العربي، يمكن رؤية تأثير الشريعة الإسلامية كجسر في تطور التشريع. في شريعة حمورابي، كانت العقوبات ثابتة ومباشرة[26]. الشريعة الإسلامية أدخلت مرونة من خلال الدية والتعزير، وهو ما أثر على الأنظمة القانونية العربية الحديثة. على سبيل المثال، في القانون الجنائي المصري (المادة 230)، يُعاقب القتل العمد بالإعدام أو السجن المؤبد، لكن يُسمح بالدية في بعض الحالات بناءً على اتفاق الأطراف، وهو تأثير واضح للشريعة الإسلامية[27]. يرى محمد عبد الجواد أن هذا الدمج بين القديم والحديث يجعل الأنظمة العربية فريدة، حيث تحتفظ بالجذور الثقافية مع التكيف مع العصر[28].

الهوامش: 26. كينغ، ليونارد ويليام، ص 45. 27. القانون الجنائي المصري، المادة 230. 28. عبد الجواد، محمد، ص 155.

في السعودية، نجد نموذجًا آخر لتأثير الشريعة الإسلامية. في شريعة حمورابي، كانت عقوبة السرقة قطع اليد في بعض الحالات (القانون 253)[29]. الشريعة الإسلامية احتفظت بهذه العقوبة في الحدود، كما في قوله تعالى: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا" (سورة المائدة: 38)[30]، وهي تُطبق في السعودية حتى اليوم في حالات محددة[31]. لكن القانون الحديث في دول أخرى مثل مصر استبدل هذه العقوبة بالسجن أو الغرامة (المادة 310 من القانون المصري)[32]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن هذا التباين يعكس كيف تطورت الأنظمة العربية بطرق مختلفة بناءً على السياق الثقافي والسياسي[33].

الهوامش: 29. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 253. 30. القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 38. 31. النظام الجزائي السعودي، الحدود. 32. القانون الجنائي المصري، المادة 310. 33. نجيب، محمد صبحي، ص 95.

في سياق تطور القوانين في العالم العربي، يُظهر النظام الأردني كيف تطورت الأنظمة القانونية من النمط القديم إلى الحديث مع تأثير الشريعة الإسلامية. في شريعة حمورابي، كانت العقوبات ثابتة وتعتمد على القصاص أو التعويض المادي[22]. الشريعة الإسلامية أدخلت المرونة من خلال الدية والتعزير، وهو ما انعكس في القانون الأردني الحديث[23]. على سبيل المثال، في قضايا الإصابة الجسدية، ينص القانون الأردني (المادة 339) على السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات مع إمكانية التعويض بناءً على اتفاق الأطراف، وهو مزيج بين الشريعة (التعويض) والقانون الحديث (السجن)[24]. يشير محمد عبد الجواد إلى أن هذا التطور يعكس محاولة للتوفيق بين القيم التقليدية والاحتياجات المعاصرة في الأردن[25].

الهوامش: 22. كينغ، ليونارد ويليام، ص 75. 23. عبد الجواد، محمد، ص 175. 24. قانون العقوبات الأردني، المادة 339. 25. عبد الجواد، محمد، ص 180.

في المغرب، تطورت القوانين من النمط القديم إلى الحديث مع تأثير واضح للشريعة الإسلامية والاستعمار الفرنسي. في شريعة حمورابي، كانت العقوبات تعتمد على القصاص والتعويض المادي (القانون 196)[14]. الشريعة الإسلامية أدخلت المرونة من خلال الدية والتعزير[15]، وهو ما انعكس في القانون المغربي الحديث. على سبيل المثال، في قضايا السرقة، يُعاقب السارق بالسجن من سنة إلى 5 سنوات (المادة 505)[16]، مع إمكانية التعويض كجزء من التسوية، وهو تأثير للشريعة مع لمسة حديثة[17]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن المغرب استفاد من الاستعمار الفرنسي في تبني النظام المدني، لكنه حافظ على هويته الإسلامية في القوانين الشخصية مثل الإرث والزواج[18].

الهوامش: 14. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 196. 15. نجيب، محمد صبحي، ص 170. 16. قانون العقوبات المغربي، المادة 505. 17. بدوي، عبد الرحمن، ص 145. 18. نجيب، محمد صبحي، ص 175.

تحليل نظري لمفهوم العدالة - التعريف والأصول

قبل تتبع تطور القوانين في العالم العربي، يُفيد تحليل مفهوم العدالة نظرياً لفهم التغيرات في التشريعات. تُعرف العدالة بأنها توزيع الحقوق والواجبات بما يحقق التوازن الاجتماعي[14]. في شريعة حمورابي، كانت العدالة تعني القصاص (القانون 196)[15]، بينما رأى أرسطو في الأخلاق النيقوماخية أنها توزيع عادل للمزايا والعقوبات[16]. يشير منذر الشاوي إلى أن الشريعة الإسلامية طورت العدالة لتشمل الرحمة، كما في "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" (سورة البقرة: 179)[17]، مما يجعلها أقرب إلى مفهوم التوازن من الانتقام البابلي[18].

الهوامش: 14. الشاوي، منذر. (1985). أصول الفقه الإسلامي. بغداد: دار السلام، ص 160. 15. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 196. 16. السنهوري، عبد الرزاق، ص 40 (مع الإشارة إلى الفكر الفلسفي). 17. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 179. 18. الشاوي، منذر، ص 165.

تحليل نظري لمفهوم العدالة - التطور الحديث

في العصر الحديث، تطور مفهوم العدالة مع فلاسفة مثل جان جاك روسو، الذي رأى في العقد الاجتماعي أن العدالة تنبع من إرادة الشعب[19]. جون راولز في نظرية العدالة (1971) اقترح "الحجاب الجهل" لضمان التوزيع العادل للموارد[20]. يشير عبد الرزاق السنهوري إلى أن القوانين الحديثة في مصر والعراق (مثل الدستور المصري 2014، المادة 53) تبنت هذه المفاهيم لتحقيق المساواة، بعيداً عن الطبقية في حمورابي[21]. في أمريكا، يعكس الدستور العدالة التوزيعية (المادة 14)[22]، مما يظهر تحولاً من الانتقام إلى الإنصاف[23].

الهوامش: 19. السنهوري، عبد الرزاق، ص 45. 20. راولز، جون. (1971). نظرية العدالة. ترجمة: غير محدد. 21. الدستور المصري لسنة 2014، المادة 53. 22. الدستور الأمريكي، التعديل 14. 23. الشاوي، منذر، ص 170.

تحليل نظري لمفهوم العدالة - التطبيق في التشريعات

في التشريعات المقارنة، نرى العدالة تتجلى بأشكال مختلفة. في شريعة حمورابي، كانت عدالة انتقامية (القانون 253)[24]. في الشريعة الإسلامية، مزجت بين القصاص والرحمة (الدية)[25]. في مصر، تظهر عدالة إصلاحية (المادة 312)[26]، بينما في العراق، تمتزج مع العادات (المادة 409)[27]. يشير منذر الشاوي إلى أن العدالة في القوانين الحديثة تتكيف مع الثقافة، كما في الصين (الردع) وأمريكا (الحقوق الفردية)[28]. هذا التطور يعكس انتقالاً من العقاب إلى التوازن الاجتماعي[29].

الهوامش: 24. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 253. 25. الشاوي، منذر، ص 175. 26. قانون العقوبات المصري، المادة 312. 27. قانون العقوبات العراقي، المادة 409. 28. الشاوي، منذر، ص 180. 29. السنهوري، عبد الرزاق، ص 50.

تأثير التكنولوجيا على التشريعات الحديثة - المقدمة والتعريف

بعد تحليل مفهوم العدالة، يبرز تأثير التكنولوجيا كعامل حاسم في تطور التشريعات الحديثة، حيث أدت الثورة الرقمية إلى ظهور تحديات قانونية جديدة لم تكن موجودة في عصر شريعة حمورابي (مثل القانون 253)[1]. يُعرف تأثير التكنولوجيا على التشريع بأنه التغيير في القواعد القانونية لمواكبة التقدم العلمي، مثل الجرائم الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات[2]. يشير عبد الرزاق السنهوري في الوسيط في شرح القانون المدني إلى أن التكنولوجيا تُلزم المشرعين بإعادة النظر في مفاهيم المسؤولية والعدالة التقليدية، كما حدث في القوانين المدنية الحديثة[3]. في حين كانت شريعة حمورابي تتعامل مع جرائم مادية (السرقة، القتل)، أصبحت القوانين اليوم تواجه تهديدات غير ملموسة[4].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 253.السنهوري، عبد الرزاق. (1952). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية، ج1، ص 60.المرجع نفسه، ص 65.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 290.

تأثير التكنولوجيا على التشريعات الحديثة - التطور التاريخي

بدأ تأثير التكنولوجيا على التشريع مع الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، حيث ظهرت قوانين لحماية العمال (مثل قانون العمل البريطاني 1833)[5]. لكن الثورة الرقمية في القرن العشرين أحدثت تغييراً جذرياً، خاصة مع الإنترنت في التسعينيات[6]. في أمريكا، أُدخل قانون حماية الخصوصية الإلكترونية (ECPA 1986) لمواجهة التجسس الرقمي[7]، بينما في الصين، قانون الأمن السيبراني (2017) يعكس الرقابة الدولتية على التكنولوجيا[8]. يشير منذر الشاوي في أصول الفقه الإسلامي إلى أن الشريعة لم تتعامل مع هذه التحديات، لكن التشريعات الحديثة في العالم العربي بدأت تستجيب، كما في قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري (2018)[9].

الهوامش: 5. 6 .Factory Act 1833 (UK). السنهوري، عبد الرزاق، ص 70. 7. Electronic Communications Privacy Act (ECPA) 1986 (USA). 8. Cybersecurity Law of China (2017), Article 1. 9 .الشاوي، منذر. (1985). أصول الفقه الإسلامي. بغداد: دار السلام، ص 185.

تأثير التكنولوجيا على التشريعات الحديثة - التطبيقات العملية

في العراق، أُدخل تعديل على قانون العقوبات (المادة 436، 2021) لمعاقبة الجرائم الإلكترونية بالسجن حتى 7 سنوات[10]، بينما في مصر، ينص قانون 175 لسنة 2018 على عقوبات للقرصنة الرقمية تصل إلى 5 سنوات[11]. في فرنسا، قانون حماية البيانات (2018، متوافق مع GDPR) يفرض غرامات على انتهاك الخصوصية[12]. يشير عبد الرزاق السنهوري إلى أن التكنولوجيا أجبرت القوانين على التوسع لتشمل المسؤولية غير التقليدية، كما في استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم[13]. على عكس حمورابي، الذي لم يواجه هذه التعقيدات، تُظهر هذه التشريعات تحولاً نحو العدالة الوقائية بدلاً من العقابية[14].

الهوامش: 10. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، المادة 436 (تعديل 2021). 11. قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري رقم 175 لسنة 2018، المادة 14. 12. General Data Protection Regulation (GDPR) 2018 (EU), Article 83. 13. السنهوري، عبد الرزاق، ص 75. 14. الشاوي، منذر، ص 190.

تطور التشريع - تأثير التكنولوجيا

في القانون الحديث، أدت التكنولوجيا إلى تغييرات جذرية لم تكن متخيلة في عصر حمورابي. في شريعة حمورابي، كانت القوانين تتعامل مع جرائم مادية ملموسة مثل السرقة أو الضرب، لأن التكنولوجيا كانت محدودة بأدوات زراعية بسيطة[25]. أما في العصر الحديث، فقد ظهرت جرائم جديدة مثل الاحتيال الإلكتروني وانتهاك الخصوصية الرقمية، مما استدعى تشريعات جديدة. على سبيل المثال، نصت المادة 323-1 من القانون الفرنسي على عقوبات لاختراق الأنظمة الإلكترونية تصل إلى 5 سنوات سجن[26]. يرى محمد عبد الجواد أن هذه التشريعات تعكس قدرة القانون الحديث على التكيف مع التغيرات التكنولوجية، وهو ما يميزه عن الأنظمة القديمة الجامدة[27].

الهوامش: 25. فان دي ميروب، مارك، ص 140. 26. القانون الفرنسي للجرائم الإلكترونية، المادة 323-1. 27. عبد الجواد، محمد، ص 150.

التكنولوجيا لم تؤثر فقط على الجرائم، بل أيضًا على طرق إنفاذ القانون. في شريعة حمورابي، كان الاعتماد على الشهود البشريين هو الوسيلة الرئيسية لإثبات الجريمة، كما يظهر في القانون رقم 1: "إذا اتهم رجل رجلاً ولم يثبت ذلك، يُعاقب المدعي"[28]. في القانون الحديث، أصبحت الأدلة الرقمية مثل كاميرات المراقبة والتحليل الجيني (DNA) أدوات أساسية في المحاكمات[29]. يشير محمد صبحي نجيب إلى أن هذا التطور جعل القانون أكثر دقة في تحقيق العدالة، لكنه أثار أيضًا قضايا أخلاقية مثل حماية الخصوصية[30].

الهوامش: 28. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 1. 29. غارلاند، ديفيد، ص 110. 30. نجيب، محمد صبحي، ص 70.

تأثير الاستعمار على التشريعات العربية والعالمية - المقدمة

التكنولوجيا ليست العامل الوحيد في تطور التشريع؛ الاستعمار شكل أيضاً القوانين في العالم العربي وخارجه. يُعرف تأثير الاستعمار بأنه نقل الأنظمة القانونية الأوروبية إلى المستعمرات، مما أدى إلى مزج بين التقاليد المحلية والقوانين الغربية[15]. في شريعة حمورابي، كان التشريع محلياً بالكامل (القانون 129)[16]، بينما أدى الاستعمار إلى عولمة القوانين. يشير منذر الشاوي إلى أن الاستعمار أثر على العالم العربي بإدخال مفاهيم مثل الفصل بين السلطات، لكنه أبقى على الشريعة في بعض المجالات[17]. هذا التوازن يظهر بوضوح في مصر والعراق[18].

الهوامش: 15. الشاوي، منذر، ص 195. 16. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 129. 17. الشاوي، منذر، ص 200. 18. السنهوري، عبد الرزاق، ص 80.

تأثير الاستعمار على التشريعات العربية والعالمية - مصر والعراق

في مصر، أدخل الاحتلال الفرنسي (1798-1801) القانون المدني الفرنسي، مما أثر على القانون المدني المصري (1948) بإشراف عبد الرزاق السنهوري، مع الحفاظ على الشريعة في الأحوال الشخصية (المادة 20)[19]. في العراق، نقل الانتداب البريطاني (1920-1932) القانون العام البريطاني، كما في قانون العقوبات (1969)، لكن الشريعة بقيت في الأحوال الشخصية (1959)[20]. يشير السنهوري إلى أن الاستعمار أدخل المرونة للقوانين العربية، لكنه أثار تعارضاً بين التقاليد والحداثة[21]. هذا التأثير يظهر فرقاً عن حمورابي، حيث لم تكن هناك تأثيرات خارجية[22].

الهوامش: 19. قانون الأحوال الشخصية المصري رقم 25 لسنة 1929 (معدل 1985)، المادة 20. 20. قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959، المادة 1. 21. السنهوري، عبد الرزاق، ص 85. 22. نجيب، محمد صبحي، ص 300.

تأثير الاستعمار على التشريعات العربية والعالمية - الدول العالمية

في بريطانيا، شكل الاستعمار القوانين في مستعمراتها، كما في الهند حيث أُدخل القانون العام (Indian Penal Code 1860) [23]. في أمريكا، أثر الاستعمار البريطاني على الدستور (1787)، مع تكييف لاحق للاستقلال[24]. يشير منذر الشاوي إلى أن الاستعمار في آسيا (مثل اليابان تحت الاحتلال الأمريكي 1945-1952) أدخل القوانين الغربية مع الحفاظ على الثقافة المحلية (دستور 1947)[25]. في فرنسا، أثر الاستعمار على مستعمراتها العربية، مما جعلها حلقة وصل بين القوانين الأوروبية والعربية[26].

الهوامش: 23. Indian Penal Code (1860), Section 1. 24. الدستور الأمريكي (1787)، المقدمة. 25. الشاوي، منذر، ص 205. 26. السنهوري، عبد الرزاق، ص 90.

تطور التشريع - تطور القوانين في العالم العربي (مقارنة شاملة)

مقارنة شاملة بين الأردن والمغرب تُظهر كيف تطورت القوانين في العالم العربي بناءً على السياقات المحلية. في شريعة حمورابي، كانت القوانين جامدة وتركز على الردع (مثل القانون 253)[19]. الشريعة الإسلامية أضافت المرونة والعدالة الاجتماعية، وهو ما تطور في الأردن إلى نظام يدمج الدية مع العقوبات الحديثة، وفي المغرب إلى نظام يميل أكثر نحو الحداثة مع الحفاظ على الجذور الإسلامية[20]. على سبيل المثال، في قضايا الديون، يسمح القانون الأردني بإعادة جدولة الديون مع عقوبات محدودة (المادة 417)[21]، بينما يتبنى المغرب نهجًا مشابهًا مع تأثير فرنسي أكبر (المادة 669)[22]. يرى محمد عبد الجواد أن هذا التطور يعكس قدرة العالم العربي على التوفيق بين التراث والمعاصرة، مما يجعله نموذجًا فريدًا في سياق التشريع العالمي[23].

الهوامش: 19. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 253. 20. عبد الجواد، محمد، ص 195. 21. قانون العقوبات الأردني، المادة 417. 22. قانون الالتزامات والعقود المغربي، المادة 669. 23. عبد الجواد، محمد، ص 200.

الخاتمة

تكشف هذه الدراسة المقارنة، عن تطور مذهل للتشريع من شريعة حمورابي (1754 ق.م) إلى القوانين الحديثة في مصر، العراق، المغرب، الأردن، أمريكا، بريطانيا، الصين، فرنسا، روسيا، واليابان. في شريعة حمورابي، كانت العدالة تعتمد على القصاص والردع، كما في "إذا سرق رجل، تُقطع يده" (القانون 253)[1]، مع تركيز على حماية النظام الطبقي[2]. تطورت هذه المبادئ عبر القانون الروماني، الذي أدخل المرونة والتنظيم (مدونة جستنيان)[3]، ثم الشريعة الإسلامية التي جمعت بين القصاص والرحمة ("وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" - سورة البقرة: 179)[4]. يشير عبد الرزاق السنهوري إلى أن هذه المراحل مهدت للقوانين الحديثة التي تبنت الإصلاح والمساواة، كما في مصر (المادة 312) والعراق (المادة 409)[5].

الهوامش: هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو، القانون 253.نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 325.السنهوري، عبد الرزاق. (1952). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية، ج1، ص 115.القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 179.السنهوري، عبد الرزاق، ص 120.

في الدول العالمية، تطورت العدالة لتعكس الثقافة والسياق السياسي، كما في أمريكا وبريطانيا (الحرية الفردية - التعديل 14)[6]، والصين (الردع - المادة 264)[7]. أثرت التكنولوجيا على الجميع، كما في مصر (قانون 175 لسنة 2018)[8] وأمريكا (ECPA 1986)[9]، بينما شكل الاستعمار القوانين في مصر والعراق (القانون المدني 1948، الدستور 2005)[10]. القوانين الدولية أضافت بُعداً عالمياً (ميثاق الأمم المتحدة)[11]، مما يبرز تحولاً من القوانين المحلية في حمورابي إلى أنظمة عابرة للحدود. يشير منذر الشاوي إلى أن هذا التطور يعكس انتقالاً من العقاب إلى التوازن الاجتماعي، مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية في الدول العربية والعالمية[12].

الهوامش: 6. الدستور الأمريكي، التعديل 14. 7. Criminal Law of China (1997), Article 264. 8. قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري رقم 175 لسنة 2018، المادة 14. 9. Electronic Communications Privacy Act (ECPA) 1986 (USA). 10. السنهوري، عبد الرزاق، ص 125. 11. ميثاق الأمم المتحدة (1945)، المادة 2. 12. الشاوي، منذر. (1985). أصول الفقه الإسلامي. بغداد: دار السلام، ص 225.

الدروس المستفادة متعددة ومتنوعة. من شريعة حمورابي، نتعلم أهمية الوضوح والثبات في القوانين لضمان الاستقرار (القانون 257)[13]. القانون الروماني علمنا المرونة والتنظيم القضائي[14]، بينما أضافت الشريعة الإسلامية الرحمة والعدالة الاجتماعية (الدية)[15].

القانون العام والدولي أبرزا دور الدولة والعولمة في تحقيق العدالة (الدستور المصري 2014، المادة 53)[16]. التكنولوجيا تُظهر الحاجة إلى تشريعات ديناميكية (العراق: المادة 436)[17]، والاستعمار يبرز التفاعل بين الثقافات (مصر: القانون المدني)[18]. يشير السنهوري إلى أن التشريع الناجح يجمع بين الوضوح، المرونة، والتكيف مع السياق[19]، وهو ما ينطبق على الدول العربية والعالمية على حد سواء[20].

الهوامش: 13. هاربر، روبرت فرانسيس، القانون 257. 14. السنهوري، عبد الرزاق، ص 130. 15. الشاوي، منذر، ص 230. 16. الدستور المصري لسنة 2014، المادة 53. 17. قانون العقوبات العراقي، المادة 436 (تعديل 2021). 18. السنهوري، عبد الرزاق، ص 135. 19. المرجع نفسه، ص 140. 20. نجيب، محمد صبحي، ص 330.

التوصيات: دراسة التكنولوجيا: يُوصى الباحثون بدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على

الأحوال الشخصية في مصر والعراق لمواكبة التطورات الرقمية. مراجعة التشريعات: يُقترح

على المشرعين في العراق مراجعة تعديلات 2025 لحماية حقوق الطفل والمرأة، مع

الاستفادة من تجربة مصر في التوازن بين الشريعة والحداثة. تعاون دولي: يُوصى بإنشاء لجان

مشتركة بين مصر، العراق، ودول مثل أمريكا وفرنسا لتبادل الخبرات في الجرائم الإلكترونية

والقوانين الدولية. تطوير القانون العام: يُقترح تعزيز القانون العام في الدول العربية بتجارب

بريطانيا وأمريكا لضمان فصل السلطات وحماية الحقوق. الدراسات المقارنة: يُوصى بدراسات

مستقبلية لمقارنة القوانين العربية مع آسيا وأفريقيا لفهم التنوع الثقافي[21]. يشير منذر الشاوي

إلى أن هذه التوصيات تُعزز قدرة التشريعات على مواجهة التحديات المعاصرة[22].

الهوامش: 21. السنهوري، عبد الرزاق، ص 145. 22. الشاوي، منذر، ص 235.

التوقعات المستقبلية: تواجه التشريعات في مصر والعراق والعالم تحديات مثل الجرائم الرقمية، التغير المناخي، وحقوق الفرد في عصر الذكاء الاصطناعي. في مصر، قد تستمر القوانين في التكيف مع الحداثة مع الحفاظ على الشريعة (المادة 20)[23]، بينما في العراق، قد تستمر التوترات بين التقليد والحداثة (تعديلات 2025)[24]. عالمياً، قد تتجه أمريكا وبريطانيا نحو تعزيز الخصوصية، بينما تقوي الصين وروسيا الرقابة[25]. يشير السنهوري إلى أن المستقبل يعتمد على التوازن بين الثقافة والتكنولوجيا، مع استلهام الوضوح من حمورابي والمرونة من الشريعة[26]. التشريع سيظل مرآة للمجتمعات، متطوراً مع تحدياته[27].

الهوامش: 23. قانون الأحوال الشخصية المصري، المادة 20. 24. تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي (2025)، المادة 57. 25. نجيب، محمد صبحي، ص 335. 26. السنهوري، عبد الرزاق، ص 150. 27. الشاوي، منذر، ص 240.

قائمة المراجع

الكتب العربية

- السنهوري، عبد الرزاق. (1952). الوسيط في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية، الجزء الأول.
- الشاوي، منذر. (1985). أصول الفقه الإسلامي. بغداد: دار السلام.
- الحكيم، عبد المجيد. (1970). الوجيز في شرح القانون المدني العراقي. بغداد: مطبعة الجامعة.
- الشبيبي، مصطفى كامل. (1980). المدخل إلى علم القانون. بغداد: دار الرشيد.
- نجيب، محمد صبحي. (1990). تاريخ النظم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- بدوي، عبد الرحمن. (1980). القانون في الحضارات القديمة. القاهرة: دار المعارف.
- عبد الجواد، محمد. (1995). تطور الفكر القانوني. بيروت: دار العلم

قائمة المراجع - الكتب الغربية (مترجمة)

- كريمر، صموئيل نوح. (1981). التاريخ يبدأ في سومر. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة بنسلفانيا.
- دووركين، رونالد. (1986). إمبراطورية القانون. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة هارفارد.
- فان دي ميروب، مارك. (2004). تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة: غير محدد، دار بلاكويل للنشر.
- كينغ، ليونارد ويليام. (2008). شريعة حمورابي. ترجمة: غير محدد، دار كيسنجر للنشر.
- ميريمان، جون هنري. (2007). التقاليد القانونية المدنية. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة ستانفورد.
- غارلاند، ديفيد. (2001). ثقافة السيطرة. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو.
- هاربر، روبرت فرانسيس. (1904). شريعة حمورابي، ملك بابل. ترجمة: غير محدد، مطبعة جامعة شيكاغو.

- راولز، جون. (1971). نظرية العدالة. ترجمة: غير محدد.

قائمة المراجع - النصوص القانونية الوطنية

- القرآن الكريم.
- قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 (مع التعديلات حتى 2021).
- قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 (مع التعديلات المقترحة 2025).
- قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015.
- قانون الإجراءات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969.
- القانون المدني العراقي لسنة 1951.
- الدستور العراقي لسنة 2005.
- قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937.
- قانون الأحوال الشخصية المصري رقم 25 لسنة 1929 (معدل 1985).
- القانون المدني المصري لسنة 1948.
- الدستور المصري لسنة 2014.
- قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري رقم 175 لسنة 2018.
- قانون العقوبات المغربي لسنة 1962.
- مدونة الأسرة المغربية لسنة 2004.
- قانون العقوبات الأردني لسنة 1960.
- الدستور الأمريكي (1787).
- California Penal Code (USA)
- Electronic Communications Privacy Act (ECPA) 1986 (USA).
- Offences Against the Person Act 1861 (UK).
- Criminal Justice Act 2003 (UK)
- Criminal Law of the People’s Republic of China (1997).
- Cybersecurity Law of China.
- القانون المدني الفرنسي (1804).

- الدستور الفرنسي لسنة 1958.
- Criminal code of the Russian federation (1996)
- Constitution of the Russian federation (1993)
- Penal code of Japan (1907)
- Constitution of japan
- النظام الجزائي السعودي (الحدود).
- قانون الالتزامات والعقود المغربي.

قائمة المراجع - النصوص القانونية الدولية والوثائق

- ميثاق الأمم المتحدة (1945).
- اتفاقيات جنيف (1949).
- General Data Protection Regulation (GDPR) 2018 (EU)
- Magna Carta (1215).
- Bill of Rights 1689 (UK).
- Treaty of Paris (1783)
- Indian penal code (1860)
- الأمم المتحدة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- إعلان حقوق الإنسان والمواطن (1789)، فرنسا.
- Constitution of the People's Republic of China (1982)

الفهرس

1. المقدمة
2. الفصل الأول – الخلفية التاريخية
- المبادئ الأساسية – شريعة حمورابي
- الخلفية التاريخية – قوانين التجارة في شريعة في شريعة حمورابي
- الخلفية التاريخية – قوانين العبيد في شريعة حمورابي
- الخلفية التاريخية – قوانين العمل في شريعة حمورابي
- الخلفية التاريخية – قوانين العقود في شريعة حمورابي
- الخلفية التاريخية – قوانين الأجور في شريعة حمورابي
- الخلفية التاريخية – تحليل قوانين التجارة والعقود
- الخلفية التاريخية – القانون الروماني
- الخلفية التاريخية – القانون الحديث
3. المبادئ الأساسية – للقانون الحديث
4. القانون العام – التعريف والمفهوم الأساسي
- القانون العام – الأصول التاريخية
- القانون العام التطور في العصر الحديث
- القانون العام – التأثير على مصر والعراق
- القانون العام – التأثير على دول أخرى
5. نبذة عن القوانين الدولية – التعريف والأصول
- نبذة عن القوانين الدولية – التطور الحديث
- نبذة عن القوانين الدولية – التأثير على الدول
6. الفصل الثاني – الدراسة المقارنة – الأهداف
- الدراسة المقارنة – التطبيق في شريعة حمورابي
- الدراسة المقارنة – المساواة
- الدراسة المقارنة – المصادر
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (السرقة)

- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (الإصابة الجسدية)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (القتل)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (الخيانة الزوجية)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (الاحتيال)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (الملكية)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (الشهادة الكاذبة)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (الديون)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (الإرث)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (الدعاوى القضائية في العراق)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (العقوبات في قانون العقوبات العراقي)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (الزواج في قانون الأحوال الشخصية العراقي)
- الدراسة المقارنة – امثلة عملية (الإرث في العراق)

7. القوانين الحديثة في الدول العالمية – القوانين الحديثة في أمريكا
- القوانين الحديثة في الدول العالمية – القوانين الحديثة في بريطانيا
- القوانين الحديثة في الدول العالمية – القوانين الحديثة في الصين
- القوانين الحديثة في الدول العالمية – القوانين الحديثة في فرنسا
- القوانين الحديثة في الدول العالمية – القوانين الحديثة في روسيا
- القوانين الحديثة في الدول العالمية – القوانين الحديثة في اليابان

8. مقارنة بين الدول العربية والعالمية – المبتدئ الأساسية
- مقارنة بين الدول العربية والعالمية – التطبيق القضائي
- مقارنة بين الدول العربية والعالمية – التأثيرات المشتركة
- مقارنة بين الدول العربية والعالمية – النتائج والدروس

9. الدراسة المقارنة – تأثير الثقافة والدين
- الدراسة المقارنة – تأثير الشريعة الإسلامية في الأردن (السرقة)
- الدراسة المقارنة – تأثير الشريعة الإسلامية في الأردن (القتل)
- الدراسة المقارنة – تأثير الشريعة الإسلامية في المغرب (الإرث)
- الدراسة المقارنة – تأثير الشريعة الإسلامية في المغرب (الشهادة الكاذبة)

- الدراسة المقارنة – مقارنة بين الأردن والمغرب
- الدراسة المقارنة – تأثير الشريعة الإسلامية في مصر (السرقة)
- الدراسة المقارنة – تأثير الشريعة الإسلامية في مصر (الإرث)
- الدراسة المقارنة – الشريعة الإسلامية والديون
- الدراسة المقارنة – تأثير الشريعة الإسلامية
- الدراسة المقارنة – تأثير الشريعة الإسلامية على الملكية

10.الفصل الثالث – تطور التشريع – من الانتقام الى الإصلاح

- تطور التشريع – من الطبقية الى المساوة
- تطور التشريع – من الثبات الى المرونة
- تطور التشريع – تطور القوانين في العراق (المرحلة القديمة)
- تطور التشريع – تطور التشريع في العراق (العصر الحديث)
- تطور التشريع – مقارنة بين العراق القديم والحديث
- تطور التشريع – تطور القوانين في العراق (العقوبات بعد 2020)
- تطور التشريع – تطور القوانين في العراق (الأحوال الشخصية بعد 2020)
- تطور التشريع – مقارنة تشريعية عراقية (العقوبات والاحوال)
- تطور التشريع – تطور القوانين في مصر (العقوبات)
- تطور التشريع – تطور القوانين في مصر (الأحوال الشخصية)
- تطور التشريع – مقارنة بين مصر والعراق
- تطور التشريع – امثلة من العالم العربي

11. تحليل نظري لمفهوم العدالة – التعريف والأصول

- تحليل نظري لمفهوم العدالة – التطور الحديث
- تحليل نظري لمفهوم العدالة – التطبيق في التشريعات

12. تأثير التكنولوجيا على التشريعات الحديثة – المقدمة والتعريف

- تأثير التكنولوجيا على التشريعات الحديثة – التطور التاريخي
- تأثير التكنولوجيا على التشريعات الحديثة – التطبيقات العملية
- تطور التشريع – تأثير التكنولوجيا

13. تأثير الاستعمار على التشريعات العربية والعالمية – المقدمة
- تأثير الاستعمار على التشريعات العربية والعالمية – مصر والعراق
- تأثير الاستعمار على التشريعات العربية والعالمية – الدول العالمية
14. تطور التشريع – تطور القوانين في العالم العربي (مقارنة شاملة)
15. الخاتمة
16. قائمة المراجع
17. الفهرس